



مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (25) – العدد الأول – يناير 2024



قياس أثر القطاع المصرفى المصرى على النمو الاقتصادى
"دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)"

**Measuring the impact of the Egyptian banking sector
on economic growth**
"A standardized study using the ARDL model"

د. عبير منصور عبد الحميد على

مدرس الاقتصاد – كلية التجارة جامعة جنوب الوادى

2023-10-25	تاريخ الإرسال
2023-12-17	تاريخ القبول
رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/	



ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر القطاع المصرفى المصرى على النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة من (2000-2022) وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفى والتحليلى والقياسى لتوضيح ما هى الآثار التى تعود على معدل النمو الاقتصادى فى مصر من هذا القطاع . وفى هذه الدراسة تم قياس أثر التطور المالى من خلال ثلاثة مؤشرات ، وهى (إجمالى الودائع، إجمالى القروض، السيولة المحلية) على النمو الاقتصادى متمثلاً فى الناتج المحلى الإجمالى فى مصر باستخدام منهجية الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) . وفى هذه الدراسة تم تحليل السلسلة الزمنية من خلال البرنامج الإحصائى (Eviews 12) ، وتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات السلسلة الزمنية خلال الفترة الزمنية من (2000-2022).

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت فى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلى والمتغيرات المستقلة ، وأن معظم تلك المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوى على الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة من (2000-2022). كما يُعتبر إجمالى الودائع ذا تأثير غير معنوى إحصائياً على الناتج المحلى الإجمالى ، وأن هناك علاقة سلبية طفيفة بينهما بمقدار (-0.09) ، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية طويلة الأجل ذات تأثير معنوى بين السيولة المحلية والناتج المحلى الإجمالى ، وأيضاً وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات تأثير معنوى بين إجمالى القروض والناتج المحلى الإجمالى .

الكلمات المفتاحية : القطاع المصرفى ، النمو الاقتصادى ، الناتج المحلى الإجمالى ،

نموذج (ARDL) .

Abstract:

The objective of this study was to show the impact of the Egyptian banking sector on economic growth during the study period 2000-2022. The descriptive, analytical, and measurement approach was used to show what effects Egypt's economic growth rate had on this sector. The impact of financial development was measured by three indicators (total deposits, total loans, and local liquidity) on economic growth represented by Egypt's gross domestic product (GDP) using Autoregressive and Distributed Lags Model (ARDL). In this study, the time series was analyzed through the statistical program (12 views), and the logarithmic format of time series variables was used over time period (2002-2022 AD).

The study came up with a set of results: there is a common integration relationship between the model variables, i.e. a long-term equilibrium relationship between GDP and the independent variables, and that most of these independent variables have a significant effect on GDP during the study period (2000-2022 AD). Gross deposits are also statistically non-significant to Gross Domestic Product (GDP), with a slight negative relationship (-0.09). In addition, the study found that there is a long-term positive relationship that is significant between GDP and GDP, and a long-term positive relationship that is significant between gross loans and GDP.

Keywords: banking sector, economic growth, GDP, and Model (ARDL).



مقدمة:

يعتبر القطاع المالي والمصرفي قطاع حيوي واستراتيجي لكثير من الدول النامية ، ولذا فلقد تم إخضاع هذا القطاع لمختلف أشكال الرقابة والتحكم من قبل الدولة في ظل تطبيق النظم الاشتراكية ولفترات طويلة داخل هذه الدول ، حيث تمثلت المهمة الأساسية للبنوك التجارية في تقديم التمويل بصفة آلية إلى المؤسسات والهيئات الحكومية دون إخضاعها لشروط الملاءة المالية ، كما أن هذا القطاع تعرض لإتباع مختلف أشكال الكبح المالي والتي تتمثل في إتباع سياسة توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة والمشروعات العامة بغض النظر عن مدى ربحية أو نجاح هذه المشاريع حيث أن هذا التمويل يخضع لاعتبارات استراتيجية وسياسية أكثر منها اعتبارات اقتصادية وهو ما أدى بدوره إلى سوء تخصيص الموارد ، بالإضافة إلى ذلك فلقد تم وضع أسقف لمعدلات الفائدة الدائنة والمدينة ، الأمر الذي لم يُمكن القطاع المصرفي من تجميع أكبر قدر ممكن من الموارد ، وغيرها من أشكال الكبح المالي التي اتبعتها الدول النامية.

وقد كان لإتباع مثل هذه السياسة -الكبح المالي- آثار سلبية وضارة على كل من القطاع المالي والمصرفي ، وهو ما يمثل عائق أمام القطاع المصرفي بصفة خاصة للقيام بوظائفه التقليدية وهو ما أثر بشكل سلبي على القدرة التنافسية لهذا القطاع ، وعلى مستوى كفاءته ، ومن ثم دوره في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

حيث يُلاحظ أن النمو الاقتصادي يتأثر على المستوى المحلي والعالمى تأثراً شديداً بالأنشطة المصرفية التي يقوم بتقديمها القطاع المصرفي . وذلك نظراً لأن البنوك تعمل بمثابة الوسيط المالي بين المعروض من المدخرات من قبل المودعين ، وبين الطلب على القروض من قبل المقترضين ، ولا يقتصر دورها على مجرد تعبئة المدخرات ، بل يتعدى هذا الدور إلى منح تلك المدخرات إلى أولئك الذين يستطيعوا تحويلها إلى رؤوس أموال إنتاجية . ولذلك لا بد أن تكون الأسواق المالية قادرة على المنافسة وتحسين عملية الوساطة المالية مما يساعد في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، ورفع معدلات النمو الاقتصادي لتلك الدول.

فالعامل على تحسين هذا القطاع ودفعه للعمل في ظل بيئة تنافسية ستدفع البنوك إلى أن

تقوم بتقديم عوائد أعلى على الودائع ، وتخفيض أسعار فوائد الإقراض ، الأمر الذى يؤدي إلى زيادة كل من المدخرات والاستثمارات . مما يؤدي نتيجة لذلك إلى أن تشهد تلك الاقتصاديات معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادى . وهذا ما يفسر الاهتمام البالغ من قبل الحكومات والمنظمات الدولية لتعزيز وزيادة درجات الكفاءة والقدرة التنافسية فى الأسواق المالية ، ومن ثم القطاع المصرفى لما له من دور بالغ الأهمية فى عملية التنمية الاقتصادية ، وخاصةً فى الدول النامية التى تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.

أهمية الدراسة:

يُعد القطاع المصرفى عصب النشاط الاقتصادى لأى مجتمع سواء متقدم أو نامى ، فكل الاقتصاديين فى حاجة ماسة لهذا القطاع لما له من دور هام وضرورى فى تنمية ونمو تلك الاقتصاديات . فهو يمثل الطريق الذى يوضح العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية ؛ فلكى يستطيع هذا القطاع التأثير على تلك المتغيرات فإنه يتجه لاستخدام أدوات السياسة النقدية لتحقيق بعض الأهداف التى يربوا إليها النظام الاقتصادى أهمها تحقيق الاستقرار الاقتصادى ، والحد من التضخم من خلال وضع مستوى عام للأسعار ، وتحقيق استقرار سعر الصرف ، واستقرار الموازنة العامة ، وغيرها من الآثار المباشرة وغير المباشرة جراء تطبيق أدوات السياسة النقدية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال سيطرة القطاع المصرفى الذى يتكون من البنك المركزى وهو على رأس هذا الهيكل ومن ثم البنوك المكونة له .

ولذلك يُعتبر تناول القطاع المصرفى وأثره على النمو الاقتصادى فى مصر من المواضيع المهمة لصانعى السياسة الاقتصادية والنقدية فى رسم السياسات الصحيحة والملائمة للاقتصاد المصرى ، خاصةً فى ظل اتجاه الاقتصاد المصرى لتطبيق أدوات السياسة النقدية منذ البدء فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى دعت له الحكومة المصرية منذ عام 2016 وحتى الآن ، وعلى الرغم من تعدد الأبحاث والدراسات التى تناولت توضيح العلاقة بين القطاع المصرفى والنمو الاقتصادى إلا أن طبيعة العلاقة بينهما مازالت مثار جدل لم يحسم بعد ، ولذلك ستحاول تلك الدراسة تناول الموضوع من الجانب النظرى وعرض المفاهيم والآراء المختلفة حول تلك العلاقة ، وتحديد نوع تلك العلاقة فى الاقتصاد المصرى من خلال الجانب القياسى والتطبيقي .



الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة والأثر بين القطاع المصرفى المصرى والنمو الاقتصادى ، فمنها التى أيدت وجود علاقة بين نمو القطاع المصرفى ومعدلات النمو الاقتصادى ، ومنها التى نفت وجود مثل هذه العلاقة ، وفيما يلى سيتم استعراض مجموعة من تلك الدراسات لنتمكن من وضع أيدينا على الفجوة فى تلك الدراسات وتحديد مشكلة الدراسة الحالية:

الدراسات باللغة العربية:

ظهرت فى الآونة الأخيرة تيارات متزايدة من الدراسات التى تهدف لدراسة العلاقة بين التنمية المالية ومن ثمَّ القطاع المصرفى وبين النمو الاقتصادى ، وتوصلت مثل تلك الدراسات إلى أن تزايد النمو المالى يؤدي إلى تعزيز أو زيادة النمو الاقتصادى ، كما أشارت إلى أن مثل هذه العلاقة ترتبط بخصائص كلِّ من القطاع المصرفى وخصائص باقى قطاعات الاقتصاد (Paolo Coccoresse , 2008 , p676) ، إلا أن طبيعة العلاقة بين نمو القطاعين العينى والمالى مازالت مثار جدل لم يُحسم بعد .

وفيما يلى عرض لبعض من الدراسات التى تناولت توضيح العلاقة بين القطاع المصرفى والنمو الاقتصادى فى مصر:

هدفت الدراسة التى تناولت من قبل نكريات يوسف صوفان (2008) بعنوان " أثر تطور القطاع المالى على النمو الاقتصادى فى الأردن فى الفترة (1978-2004)" إلى تحديد الروابط التى تصل بين تأثير تطور القطاع المالى فى تحفيز معدل النمو الاقتصادى من جهة ، وبيان أثر هذا التطور فى تحفيز معدل النمو الاقتصادى من جهة أخرى خلال الفترة الزمنية من (1978-2004) ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر إيجابى لتطور النظام المالى على النمو الاقتصادى فى الأردن خلال فترة الدراسة.

أما الدراسة التى أجرتها ميرفت عبد السلام عبد المجيد (2010) تحت عنوان " العلاقات السببية بين التطور المالى والنمو الاقتصادى بالتطبيق على مصر -دراسة تطبيقية- " لاختبار العلاقة بين التطور المالى والنمو الاقتصادى فى 100 دولة خلال الفترة (1960-2006) ، فقد

تم فيها قياس التطور المالى من خلال 21 مؤشراً تقيس خمس نواحى هى: (الحجم ، السيولة ، الكفاءة ، التحول الهيكلى ، الانفتاح المالى) . أما بالنسبة للنمو الاقتصادى فقد تم قياسه باستخدام معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى ، وذلك بتطبيق اختبار "جرانجر" للسببية ف الأجلين القصير والطويل . وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية : سيادة فرضية الطلب، أى أن نمو القطاع المالى يؤدى إلى زيادة النمو الاقتصادى بالنسبة للعينة ككل فى الأجل القصير ؛ فى حين تحققت فرضية العرض ، أى أن تحقق النمو الاقتصادى يؤدى إلى زيادة نمو القطاع المالى فى الأجل الطويل . وقد يرجع هذا إلى أن ما يقرب من ثلثى دول العينة هى من الدول النامية والتي تركز التنمية فيها على تنمية القطاع الحقيقى من خلال تحقيق معدلات التراكم الرأسمالى فى المراحل الأولى، ثم فى الأجل الطويل يتم التركيز على تنمية القطاع المالى.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه ينبغى على واضعى السياسة الاقتصادية فى دول العينة تصميم السياسة الاقتصادية من خلال التركيز على الإصلاحات الاقتصادية اللازمة لتحفيز النمو الاقتصادى ، الأمر الذى يؤدى إلى التطور المالى مثل : إعداد برامج لتدريب العماله من أجل تحسين الإنتاجية ، القيام بإصلاحات ضريبية لتحفيز الاستثمار ، وضع نظم لتشجيع الصادرات ؛ وهذا فى ضوء دراسة التجربة الناجحة لدول جنوب شرق آسيا فى هذا المجال فى الأجل القصير ، فى حين يجب تركيز الاهتمام على خلق وتشجيع المؤسسات المالية المصرفية ورفع كفاءة أدائها من أجل تحقيق معدل نمو اقتصادى مرتفع فى الأجل الطويل (ميرفت عبد السلام عبد المجيد ، 2010 ، ص126).

أما الدراسة التى تناولها أنور محمود عبد العال النقيب (2012) تحت عنوان " العلاقة السببية بين العمق والنمو الاقتصادى : حالة مصر " هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العمق المالى فى القطاع المصرفى والنمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة من (1982-2019) ، وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات كمتغيرات نائبة للعمق المالى ، وهى: الائتمان المصرفى الممنوح للقطاع الخاص ، وعرض النقود بمفهومها الواسع M2، والائتمان الممنوح للحكومة . كما تم استخدام ثلاثة اختبارات ، وهى: اختبارات جذر الوحدة ، واختبار التكامل المشترك ،



ونماذج تصحيح الخطأ. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الاقتصاد المصري شهد تطوراً وعمقاً مالياً على المستويين الكمي والكيفي، إلا أن ذلك لم ينعكس على النمو الاقتصادي، حيث لا توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه أو وحيدة الاتجاه بين العمق المالي، وفي نفس الوقت توجد علاقة سببية وحيدة الاتجاه من الناتج المحلي إلى العمق المالي.

كما تناولت دراسة زقير عادل (2015) بعنوان " أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2012-1998)" توضيح أثر تطور القطاع المصرفي الجزائري على النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1980-2014) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL) وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، بالإضافة إلى ذلك كان هناك أثر إيجابي للوغار يتم متغير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي.

واتجهت دراسة مجاهد كتره (2016) تحت عنوان " تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال (Panel Data and Analysis) " إلى توضيح تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي من خلال اختبار أثر التطور في القطاع المالي على النمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والمتقدمة، واستخدمت الدراسة ثلاثة متغيرات لكل منهما وهي: القروض الموجهة إلى القطاع الخاص، والكتلة النقدية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإجمالي أصول البنوك التجارية إلى إجمالي مجموع أصول البنوك التجارية. وشملت عينة الدراسة 24 دولة متقدمة و 38 دولة نامية، وتوصلت إلى أن القطاع البنكي يمارس تأثيرات سلبية معنوية ومتجانسة على النمو الاقتصادي في حالة كل من الدول النامية والمتقدمة. أما بالنسبة لمؤشر تطور الأسواق المالية فقد كان له تأثير سالب ومعنوي في حالة الدول المتقدمة، وتأثيراً موجباً ومتجانساً في حالة الدول النامية.

وفي دراسة قاسم عطية على الجندی (2021) والتي جاءت بعنوان " قياس تأثير تطور القطاع المصرفي الليبي على النمو الاقتصادي -دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)

هدفت إلى قياس تأثير التطور المصرفى على النمو الاقتصادى فى ليبيا حيث استخدم نسبة الائتمان المصرفى المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلى الإجمالى كمؤشر لتطور القطاع المصرفى ، كما استخدم الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية كمؤشر للنمو الاقتصادى ، وقد تم فى هذه الدراسة تطبيق نموذج الانحدار الذاتى للإبطاء الزمنى الموزع (ARDL) على بيانات من السلاسل الزمنية خلال الفترة من (1990 - 2020) ، وأكدت النتائج التى تم التوصل إليها أن القطاع المصرفى فى ليبيا غير متطور ولم يلعب دوراً فعالاً فى تحفيز النمو الاقتصادى.

وفيما يتعلق بالدراسة التى قدمها ياسر محمد أحمد عبد الرحمن ومحمد رجب صديق هاشم (2022) بعنوان " تطور الأداء المالى بالجهاز المصرفى وأثره على النمو الاقتصادى المصرى خلال الفترة من (2008-2020) من خلال تطبيق نموذج (Least Squares) لقياس أثر مؤشرات القطاع المصرفى على النمو الاقتصادى المصرى خلال الفترة من (2008-2021) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين القطاع المصرفى والنمو الاقتصادى .

- الدراسات الأجنبية:

أما دراسة (King et.al, 1993) تحت عنوان "Finance and Growth" "Schumpeter Might Be Right" هدفت إلى البحث عن اتجاه العلاقة السببية بين التطور المالى والنمو الاقتصادى بتطبيق طريقة المربعات الصغرى على 80 دولة خلال الفترة من (1960 - 1989) ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً إيجابياً قوياً على النمو الاقتصادى .

ركزت دراسة (Calderon and Liu , 2003) على اختبار العلاقة السببية بين التطور المالى والنمو الاقتصادى لـ 109 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة من (1960-1994) . وقد وضح اختبار السببية وجود اتجاه ثنائى السببية بين التعميق المالى والنمو الاقتصادى ، كما بينت الدراسة من خلال اختبار المساهمة النسبية التابع لاختبار (Decomposition Geweke Test) أن فرضية قيادة العرض تساهم فى هذه العلاقة السببية الثنائية بشكل أكبر



من فرضية قيادة الطلب فى الدول النامية منه فى الدول الصناعية . وقد بينت هذه الدراسة تأثير العمق المالى فى النمو الاقتصادى يكون من خلال التراكم الرأسمالى ونمو معدل الإنتاج .

قام (Krishnan Kutty , Kutty, 2011) بإجراء دراسة بعنوان "Role of banks credit in Economic groth : A Study with Special reference to north India " تهدف إلى توضيح العلاقة بين الائتمان المصرفى والنمو الاقتصادى فى شمال شرق الهند ، خلال الفترة من (1999-2007) ، حيث وجدت الدراسة أن الائتمان المصرفى الممنوح لقطاعات مختلفة ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادى ، ويرجع السبب فى ذلك إلى هو التخلف عن السداد ، وعدم وجود رقابة من قِبل السلطات الحكومية.

هدفت دراسة (A. O. Abam and O. C. Akeremale , 2013) بعنوان "Multivariate Analysis of the Impact of the Commercial Banks on the Economic Growyh إلى توضيح أثر البنوك التجارية على النمو الاقتصادى فى نيجيريا خلال الفترة من (1970-2009) ، باستخدام الانحدار المتعدد ، حيث كانت هناك علاقة إيجابية بين الودائع لدى البنوك التجارية وسعر الإقراض وبين الناتج المحلى الإجمالى ، فى حين أن عدد البنوك كان له علاقة سلبية وغير مهمة مع الناتج المحلى.

استخدمت دراسة (Hamza , et. al , 2014) بعنوان " Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth : case study of Pakistan عينة من عشرة بنوك تجارية خلال الفترة الزمنية من (2008-2012) لتوضيح تأثير أداء القطاع المصرفى على النمو الاقتصادى فى باكستان ، واعتمدت الدراسة على الودائع والإقراض والربحية والفائدة والاستثمار كمتغيرات مستقلة لأداء البنوك ، والناتج المحلى الاجمالى كمقياس للنمو الاقتصادى . وكانت نتيجة الدراسة أن هناك علاقة إيجابية وارتباط كبير بين مقاييس أداء البنك والنمو الاقتصادى ، كما أوصت الدراسة بتحسين السياسة فى القطاع المصرفى من أجل التنمية الاقتصادية فى باكستان.

اهتمت أيضاً دراسة (Tongurai , et.al , 2018) تحت عنوان " the impact of the banking sector on economic structure and growth" بمعرفة تأثير تطور

القطاع المصرفى على التغيرات فى النمو الاقتصادى ، واستخدمت الدراسة عينة من جميع الدول على مستوى العالم خلال الفترة من (1960-2016) . وتوصلت الدراسة إلى أن تطور القطاع المصرفى له تأثير سلبي على تنمية القطاع الزراعى وهذا لا يكون إلا فى البلدان التى تتمتع بدرجة عالية من تنمية القطاع المصرفى ، ولكنه لا يؤثر على تنمية القطاع الصناعى .

مشكلة الدراسة :

من واقع العرض السريع للدراسات السابقة يمكن أن تتمحور مشكلة الدراسة الحالية فى الإجابة على التساؤل الآتى: ما هو أثر القطاع المصرفى المصرى على معدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال الفترة الزمنية من (2000-2022) ؟. تلك الفترة التى جاءت بعد مرور عشر سنوات منذ بدء عملية الإصلاحات المالية للقطاع المصرفى المصرى منذ عام 1990 ، والتى كان من المتوقع أن ترفع من مستوى كفاءة هذا القطاع ، ومن ثم مساهمته فى عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادى فى مصر ، كما اتجهت الحكومة المصرية لتطبيق أدوات السياسة النقدية منذ عام 2016 وهو ما جعل القطاع المصرفى له دور بالغ فى دفع عجلة التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادى .

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر القطاع المصرفى المصرى على معدلات النمو الاقتصادى فى مصر خلال فترة الدراسة من (2000-2022).

فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية ألا وهى أن القطاع المصرفى المصرى له تأثير قوى على معدلات النمو الاقتصادى فى مصر ، ويمكن صياغة فروض الدراسة كما يلى :

- فرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أى عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالى والمتغيرات المستقلة للنموذج).

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3$$



- الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (أى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلى الإجمالى والمتغيرات المستقلة للنموذج)

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3$$

منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفى التحليلى فى وصف القطاع المصرفى المصرى وتحليل أدائه وتطوره ، كذلك تم استخدام الأسلوب القياسى باستخدام نموذج (ARDL) لقياس أثر القطاع المصرفى المصرى على معدلات النمو الاقتصادى خلال فترة الدراسة . ويستند هذا النموذج إلى معادلة تحتوى على متغيرات إحداهما تابع وهو الناتج المحلى الإجمالى وهو مؤشر للنمو الاقتصادى فى مصر ، ومتغيرات أخرى مستقلة تتمثل فى (إجمالى الودائع وإجمالى القروض والسيولة المحلية "M2") ، وتُشكل تلك المتغيرات سلاسل زمنية خلال فترة الدراسة من (2000-2022).

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية : تتمثل فى القطاع المصرفى المصرى.
- الحدود الزمانية: تتمثل فى الفترة الزمنية من (2000-2022).

المبحث الأول : الإطار النظرى للدراسة:

1- اتجاه العلاقة بين القطاع المصرفى والنمو الاقتصادى:

وقد ظهرت أربع اتجاهات لتوضيح تلك العلاقة ، يمكن ذكرها كالتالى:

الاتجاه الأول : النمو الاقتصادى يؤدي إلى تحسن وتطور القطاع المالى:

تأتى فى مقدمة هذه الآراء "أدلماى وموريس" و" جولد سميث"، وذلك امتدادا لآراء "شومبيتر" فى تحليله لمسار النمو الاقتصادى والرأسمالى عندما اعتبر عاملى التنظيم والتجديد من ناحية، والبنوك والمنشآت من ناحية أخرى، هما المحاور الرئيسية للتنمية، وقد أشار " أدلمان

وموريس" إلى أن الزيادة فى المدخرات لدى القطاع المصرفى وحجم القروض الممنوحة للنشاط الاقتصادى تعكس فاعلية وكفاءة هذا القطاع فى التنمية، وقد أسهمت دراستهما إلى حد ما فى إلقاء الضوء على أن نمو القطاع المصرفى بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة يأتى فى المرتبة الأولى بين متغيرات التنمية الاقتصادية (إبراهيم مختار ، 2005 ، ص36).

ويؤيد هذا الاتجاه تبعية النمو المالى لنمو القطاع العينى على اعتبار أن رصيد رأس المال فى الأجل الطويل يعتمد على عدة متغيرات مثل معدل الإهلاك ومعدل النمو السكانى ، وغيرها . ولاختبار هذه الفرضية قامت بعض الدراسات والتي أجريت على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1982- 1994) لاختبار تأثير التغذية العكسية بين القطاع العينى والتطور المالى ، والتي توصلت إلى أنه كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادى والتكوين الرأسمالى كلما كان القطاع المالى أكثر تخصصًا وأقل تكلفةً فى تقديم خدماته ، وبالتالي أيدت الدراسة فرضية أن القطاع المالى يتبع النمو الاقتصادى (ميرفت عبد السلام عبد المجيد ، 2010 ، ص-123 124).

وفى ضوء الآراء المؤيدة لدور البنوك فى تمويل التنمية يمكن إبراز هذا الدور فى الحالتين التاليتين:

أ- لابد أن يكون للبنوك دور فى تقديم الشروط الميسرة لتمويل الاستثمار وتخفيض أسعار الفائدة على القروض لغير أغراض الاستهلاك، وهذا ما يحدث الآن فى القروض الخاصة ببعض المجالات المطلوب توجيه الاستثمار إليها مثل قطاع السكان، استصلاح الأراضى واستزراعها.

ب- تعبئة الموارد المالية ، فيعتبر رأس المال هو العامل الحاسم فى حدوث التفاعل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية لمعدل النمو الاقتصادى، ومع ذلك يعجز الادخار عن الوفاء بمتطلبات عملية التنمية فى الدول النامية، على الرغم من أن الادخار القومى يتحمل المسؤولية الأساسية فى تلك العملية، وهذا يعنى أنه إذا عجزت وسائل جمع المدخرات الإجبارية والاختيارية عن توفير التمويل لخطط التنمية فإن تحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادى لن يتم إلا من خلال حقن النظام الاقتصادى بجرعات معينة ومدروسة من



الائتمان المصرفي ، بحيث لا يقع هذا النظام تحت وطأة التضخم الجامح الذي يقوده إلى الانهيار والفشل (سميرة حبيب سعد معوض، 1985 ، ص56-57).

الاتجاه الثاني : نمو القطاع المالي يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي:

من أهم هذه الآراء ما جاء به " جيرلي " ، حيث أشار إلى أن السياسات المالية والضريبية والتخطيط المركزي تبدو أكثر أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي من تقدم القطاع المصرفي (إبراهيم مختار ، 2005 ، ص37) . ويرى هذا الاتجاه أن الخدمات التي يقدمها القطاع المالي تعمل على تعبئة المدخرات ، ومن ثم تحويلها إلى استثمارات إنتاجية من خلال تقديمها لأصحاب المشروعات الأخرى . ومن ذلك يتضح أن هناك تأثيراً سببياً مباشراً بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي ، حيث يُعد الأول قاطرة ومحركاً أساسياً للثاني .

ولتوضيح هذا الاتجاه كانت هناك مجموعة من الآراء أُلقت الضوء على دور تطور القطاع المالي – بالتركيز على القطاع المصرفي – في تحقيق كل من النمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي ونمو الإنتاجية . فمن خلال التطبيق على عينة مكونة من 80 دولة نامية ومتقدمة خلال الفترة من (1960-1989) من واقع مشاهدات سنوية . حيث يعتمد التحليل على تقدير معادلات انحدار العلاقة بين المتغيرات التي تعبر عن مستوى التطور المالي ، ومتغيرات النمو الاقتصادي . وتم تأييد أن تطور الاقتصاد المالي يؤدي إلى نمو الاقتصاد العيني ، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي (رشا مصطفى مسعد عوض ، 2001 ، ص75).

ومن جانب آخر تم إجراء تحليل لاختبار ما إذا كان مستوى تطور القطاع المالي – بالتركيز على القطاع المصرفي – يؤثر على النمو الاقتصادي في حالة الاقتصاديات النامية ، وقد توصلت النتائج إلى تأكيد فرضية أن تطور القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل . كما أشارت الدراسة إلى أهمية عدم التركيز على تطور القطاع المالي فقط ، لتفسير نمو الاقتصاد العيني.

وأخيراً تم التوصل إلى أن أداء القطاع المصرفي إذا وُظف بصورة أفضل فإنه يُساعد على تخصيص أفضل للموارد وزيادة معدلات نمو إنتاجية عوامل الإنتاج ، بما ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (رشا مصطفى مسعد عوض ، 2001 ، ص96).

الاتجاه الثالث: هناك علاقة تبادلية أو سببية بين القطاعين المالى والعينى:

ويختلف اتجاه السببية باختلاف مرحلة النمو التى يمر بها الاقتصاد ، فالتنمية فى مراحلها الأولى تحتاج إلى أن تبدأ العلاقة من القطاع المالى إلى العينى ، أما عندما تصل التنمية إلى مراحل متقدمة فإن النمو فى القطاع المالى يُعتبر عملية مستمرة وتابعة لنمو القطاع العينى . وتم تأييد هذا الاتجاه من قِبَل الكثير من الدراسات التى أجريت لتوضيح العلاقة بين التطور المالى والنمو الاقتصادى بالتطبيق على عينة تتكون من عشر دول من الدول النامية . وقد توصلت هذه الدراسات إلى أن هناك دليل قوى على وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من التطور المالى إلى النمو الاقتصادى ، بينما لا يوجد دليل على وجود علاقة ثنائية الاتجاه (ميرفت عبد السلام عبد المجيد ، 2010، ص155).

وفى تحليل لعلاقة السببية بين المتغيرات العينية والنقدية والمالية بالتطبيق على أمريكا خلال (1970-1989) باستخدام مشاهدات شهرية ، تم التوصل إلى عدم وجود علاقات سببية بين الإنتاج العينى وكمية النقود ومؤشر أسعار سوق الأوراق المالية. وباستخدام أسلوب إحصائى مختلف قام به (مالىاريس ، ويوريتا) بإجراء نفس الاختبار ، توصل إلى نتائج مخالفة للنتائج التى توصلت إليها الدراسة السابقة ؛ فقد توصل التحليل إلى وجود علاقة سببية بين المتغيرات الثلاثة (رشا مصطفى مسعد عوض ، 2006 ، ص99) . فى حين أشار البعض إلى أن علاقة السببية بين القطاع المالى والنمو الاقتصادى تتوقف على الأجل الذى تُدرس فيه هذه العلاقة . حيث إنه فى الأجل الطويل لاسيما بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة فإن التوسع فى النشاط الاقتصادى يكون قادراً على توليد الطلب على الخدمات المالية ، ويؤدى بالتالى إلى زيادة التنمية المالية ومن ثمَّ القطاع المصرفى (Rousseau and Salla , 2001, p16) .

الاتجاه الرابع : القطاع المالى مستقل تماماً عن النمو الاقتصادى:

ويشير هذا الاتجاه إلى أن أى منهما لا يؤثر على الآخر، إذ ليس هناك مراحل معينة توجد فيها علاقة من اتجاه واحد بين التطور المالى والنمو الاقتصادى ، لذا فإن كثير من الباحثين يفضلون وصف العلاقة على أنها علاقة سببية ذات اتجاهين ؛ فلقد أشارت مجموعة من الآراء حول وجود معامل ارتباط ايجابى بين التطور المالى والنمو الاقتصادى ، إلا أن هذه الآراء لا



تُقيم وزنًا للعلاقة السببية الموجهة ، في حين أن الباحثين الذين يسعون إلى تحديد اتجاه العلاقة السببية غالبًا ما يتوصلون إلى نتائج غامضة (صالح إبراهيم السحبانى ، 2007 ، ص 213).

ويتضح مما سبق ، أن العلاقة بين النمو الاقتصادى " الاقتصاد الحقيقى أو العينى " ، والنمو المالى بما فى ذلك القطاع المصرفى علاقة معقدة للغاية ، تتضارب وتختلف حولها الآراء ؛ فمنها ما يشير إلى أن النمو المالى يتبع النمو الاقتصادى حيث إن النمو المالى يحدث نتيجة لتلبية احتياجات النمو العينى ، أما وجهة النظر الأخرى والمعارضة تشير إلى أن نمو القطاع المالى يقود النمو الاقتصادى ، ومن بين هذه الآراء ما يشير إلى أن هناك علاقة سببية بين القطاعين ، وكذلك علاقة حيادية.

وتتفق الباحثة مع الاتجاه الثالث الذى يرى أن هناك علاقة سببية بين القطاعين المالى والعينى ، وذلك لأن هذا الاتجاه يعتمد على المرحلة التى يمر بها النمو الاقتصادى فى توضيح مثل هذه العلاقة . ويمكننا القول بأن التنمية الاقتصادية تحتاج فى مراحلها الأولى إلى أن تبدأ العلاقة من القطاع المالى إلى القطاع العينى ، نظرًا لاحتياج المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية لتراكم رأسمالى ضخم لتكوين البنية التحتية التى تحتاج إليها الاستثمارات لتدفع بعجله التنمية للأمام ، وهذا ما يتفق مع وضع الدول النامية وعلى رأسها مصر والتى تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة للمسير قُدماً نحو استثمارات من شأنها أن تؤدى إلى تحسن وازدهار النمو الاقتصادى ، مما يشير إلى الدور المهم الذى يلعبه القطاع المالى ومن ثم القطاع المصرفى فى تلك الدول.

أما فى المراحل المتقدمة لعملية التنمية الاقتصادية فإن النمو فى القطاع المالى والمصرفى يعتبر عملية مستمرة وتابعة لنمو القطاع العينى ، وهذا ما يتفق مع وضع الدول المتقدمة والتى لا تحتاج لرؤوس أموال أو تمويل كبير نظرًا لتوافر البنية التحتية الاستثمارية لتلك الدول ؛ فمثلًا ألمانيا وبريطانيا ، وغيرها من الدول المتقدمة وصلت إلى مرحلة نمو اقتصادى تؤدى إلى نمو القطاع المالى . وبالتالي ، يكون الاتجاه من النمو الاقتصادى الذى أدت بدوره إلى نمو القطاع المالى والمصرفى .

2- دور القطاع المصرفى فى التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، حالة مصر :

تواجه الدول النامية مشكلة تمويل الاستثمارات المطلوبة لخطة التنمية الاقتصادية ، فتتسم تلك الدول بانخفاض معدل الادخار القومى ، فى حين أنها تحتاج إلى طفرة ومستوى مرتفع

للتنمية الاقتصادية ، فهي تحتاج لمعدل مرتفع من الادخار حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الانطلاق التي تضع اقتصادياتها على طريق النمو الذاتى السريع . ومن ثم فإن المطلوب هو سد الفجوة القائمة بين حجم المدخرات الوطنية المتاحة، وحجم الاستثمارات الوطنية المتاحة، وبين حجم الاستثمارات المطلوبة والتي تشكل فى الغالب العقبة الرئيسية أمام الدول النامية عند سعيها للنمو الاقتصادى.

ومع انخفاض معدل الادخار القومى فى الدول النامية نجد أن هناك حدًا أقصى لما يمكن جبايته من الضرائب دون الإضرار بالاقتصاد القومى فى أى مجتمع . وفى ظل هذه القيود تلجأ تلك الدول إلى الإقتراض الأجنبى ، إلا أنه فى واقع الأمر تُعد تلك القروض محدودة ومقيدة وتعتمد على اعتبارات سياسية أكثر من اعتمادها على دوافع اقتصادية (محمد حمدي إبراهيم المسلمانى ، 1997، ص11) . وحول مدى أهمية تعبئة المدخرات الوطنية فى الدول النامية من أجل تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادى ، ظهرت العديد من الاختلافات بين المفكرين الاقتصاديين ، فبينما يرى البعض بأن الادخار ليس محددًا أساسياً للنمو الاقتصادى مستنديين فى ذلك إلى أن التجارب الفعلية أوضحت أن هناك دولاً عربية تمكنت من تحقيق معدلات مرتفعة للادخار المحلى ومع ذلك عجزت عن تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة . ونجد أن البعض الآخر من الاقتصاديين يرى أن هناك علاقة وطيدة بين الادخار ومعدل التراكم الرأسمالى من ناحية ومعدلات النمو الاقتصادى من ناحية أخرى . لكنهم يؤكدون فى نفس الوقت على أهمية بعض المتغيرات الأخرى على معدلات النمو الاقتصادى كأداة القطاع التصديرى ، ومستوى التنمية البشرية، والنمو السكانى ، وأسعار الفائدة .

وفى ضوء ذلك تمت الإشارة إلى أن ضعف الأسواق المالية للدول النامية والذي يتسم بتشوّه أسعار الفائدة وأسعار الصرف على حد سواء ، يؤدى إلى إعاقه النمو الاقتصادى لتلك الدول بشكل كبير ، ودعاهم ذلك للقول بأن الدول النامية تتميز بأنها اقتصاديات مكبوتة مالياً . كما دعاهم ذلك أيضاً للقول بأن انخفاض أسعار الفائدة يؤدى إلى تآكل المدخرات وضعف الاستثمارات . وتم الإشارة إلى أن النظام المالى للدول النامية يتميز بالقمع المالى (Financial Repression) ، ذلك النظام الذى يتميز بفرض قيود على أسعار الفائدة ، والتحكم فى الصرف



الأجنبي ، وفرض سقوف للائتمان ، وارتفاع متطلبات الاحتياطي القانوني ، وفرض ضرائب ثقيلة على القطاع المالي . ولذلك دعى كلاهما إلى تحرير هذا القطاع في الدول النامية من أجل تعزيز وازدهار النمو الاقتصادي (Mckinnon and Shaw, 1973 , p22).

ففي ظل تحرير القطاع المالي ومن ثم القطاع المصرفي يمكن أن يتحقق دور بالغ الأهمية في النمو الاقتصادي من خلال مجموعة من الطرق : يساعد تحرير القطاع المالي كوسيلة للتبادل على تسهيل المعاملات والمبادلات بتكاليف منخفضة ، وبالتالي دفع عجلة التجارة والنمو الاقتصادي.

كما يساعد هذا القطاع في تعبئة المدخرات وتخصيص الائتمان ، ومن ثم زيادة الاستثمار الذي يُعد عنصر حاسم ومهم في عملية التنمية الاقتصادية . وينتج عن تحرير القطاع المالي ما يُسمى بالعمق المالي (Financial Deepening) ، والذي يتحقق عندما تحدث زيادة في مخزون الأصول المالية ، وهو يُعد أمراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية ، ويتحقق ذلك من خلال أربع طرق :

أ- يزيد العمق المالي من الحجم الحقيقي للنظام النقدي ، كما يُولد فرص مربحة لمؤسسات أخرى في المنظومة الاقتصادية .

ب- يزيد العمق المالي من احتياطي السيولة ، وبالتالي يخفف من ضغط الضرائب ، ويحقق الاعتدال في الطلب على المدخرات الأجنبية .

ج- تنتج عن رفع أسعار الفائدة الحقيقية آثار شديدة ، وهذا يعني ضمناً أن أسعار الفائدة تكون أكثر كفاءة وشفافية عند القيام بوظيفتها الأساسية ألا وهي توفير المعلومات المتعلقة بقائمة الفرص المتاحة للاستثمار من أجل التخلي عن الاستهلاك الحالي.

د- يضمن العمق المالي أن يعمل سوق الصرف الأجنبي بشكل صحيح وسليم .

ويمكن أن يُنتج العمق المالي والذي يتحقق عن طريق التحرير المالي العديد من الفوائد من خلال تأثيره على كافة قطاعات الاقتصاد فيؤدي إلى التأثير على :

أ- سوق العمل : وذلك من خلال خفض نسبة البطالة ، إذ يؤدي التحرير المالى إلى زيادة المدخرات التى تؤدى بدورها إلى زيادة الاستثمار ، الذى يدفع بعجلة الإنتاج إلى الأمام ، وبالتالي يُمكن ذلك من زيادة فرص توظيف العديد من العمال وخفض نسبة البطالة .

ب- القطاع الحكومى : فزيادة المدخرات يمكن أن تقلل من الحاجة لفرص ضرائب مفرطة ، والتى تؤدى للإضرار بسياسات النمو . وينتج عن ذلك توسيع وتنويع الأسواق المالية بفتح الطريق لمخصصات واعتمادات ضخمة من المدخرات .

ج- جانب الرفاهية الاجتماعية : سيكون هناك توزيع عادل ومنصف للدخول نتيجة تحرير الأسواق المالية .

يترتب على ما سبق أن العمق المالى الذى يحدث بسبب تحرير القطاع المالى يؤدي إلى زيادة الإنتاجية مما يزيد من نمو متوسط دخل الفرد . وفى هذه الحالة يمكن القول بأن النمو كان نتيجة تحرير القطاع المالى (Babajide Fowowe , 2011 , p76) . ويمكن إرجاع المشكلة التى تعاني منها اقتصاديات الدول النامية ليس إلى الافتقار لفرص الاستثمار ، ولكن لضعف القدرة على جذب المدخرات ؛ فالتمويل فى تلك الدول يتميز بالسطحية ، وانخفاض أسعار الفائدة لا يُشجع على الادخار .

وبالتالى تكون هناك صعوبة فى توفير رؤوس الأموال المطلوبة للاستثمار ، بالإضافة إلى أن الدول النامية تتميز بأنها تتدخل فى تحديد الأسعار فى جميع أسواق الاقتصاد تقريبًا . وعلى الرغم من أن تلك الدول تقوم باستخدام سياسات القمع المالى لزيادة الإيرادات إلا أن ذلك يؤدي إلى حدوث آثار سلبية على كمية ونوعية الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادى ، فاتباع هذا الأسلوب يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذى ينتج من أثر خفض الاستثمار (Auerbach and Siddiki , 2004 , p10).

الخلاصة أن النظام المالى السليم والمستقر المدعوم بإدارة جيدة للاقتصاديات الكلية والتنظيم الحذر تمثل أمور لا غنى عنها لاستمرار النمو ، وعلى العكس من ذلك فإن اضطراب الاقتصاديات الكلية والذى ينبع من عناصر الضعف فى القطاع المالى يمكن أن يعصف بعملية التنمية وأن ما يميز القطاع المالى وخاصة جانب القطاع المصرفى عن سائر الأنشطة الخدمية



روابطة الوثيقة مع الاقتصاد الكلى والتنظيم والرقابة المالية والنظم التجارية (طارق عبد العال حماد 2003 ص 5-7) .

3: الإصلاحات المالية على القطاع المصرفى المصرى:

لقد كان لتوقيع مصر فى اتفاقية إعادة الهيكلة أو برنامج الإصلاح الاقتصادى مع البنك وصندوق النقد الدوليين "The World Bank and The International Monetary Fund (IMF)" أثره على السياسات النقدية والائتمانية فى مصر ، حيث ألزمتها بتقييد الائتمان وإتباع سياسات مالية انكماشية للحد من عجز الموازنة ، وتخفيض معدلات التضخم إلى أقصى حد ممكن ، وتحقيق قدر من استقرار الأسعار ، وتخفيض عجز ميزان المدفوعات ، وذلك لى يتمكن الاقتصاد من العمل بكفاءة (أحمد سعيد كرم البكل ، 2010 ، ص 57). لقد اتسم هذا القطاع بعدم الكفاءة وعدم القدرة على المنافسة حيث وصل متوسط كفاءة البنوك المصرية حوالى 79% خلال الفترة (1990- 1985) (البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، 2008 ، ص43) . وفى ضوء ذلك يمكن الإشارة إلى المحاور الرئيسية التى اعتمد عليها برنامج الإصلاح المصرفى فى مصر وهى كالتالى:

المرحلة الأولى:

بدأت عملية الإصلاحات المالية للقطاع المصرفى المصرى منذ عام 1990 كمحاولة للحد من احتكار الحكومة لهذا القطاع من خلال تحرير أسعار الفائدة على القروض والودائع ، والسماح للبنوك بتحديد رسوم خدماتها دون تدخل . وفى فبراير 1991 تم تنفيذ الإصلاحات على أسعار الصرف الأجنبى من خلال رفع سيطرة البنك المركزى عليها ، وأعقب ذلك القضاء على سقف الائتمان المصرفى فى عام 1992 . وبدءًا من عام 1994 شرعت الحكومة المصرية فى تنفيذ برنامج الخصخصة ؛ وذلك للحد من درجة التركيز وزيادة القدرة التنافسية لهذا القطاع . ونتيجة لذلك اتجهت بنوك القطاع العام لبيع ممتلكاتها فى البنوك المشتركة لتتحول هذه البنوك إلى بنوك خاصة (Sunil.S.Poshakwale and Binsheng Qian , 2011,p100) وفى القانون رقم (203) لسنة 1991 تم فرض أربع مبادئ للبنوك المملوكة للدولة وهى "Tosson :Nabil Deabes , 2006, p4"

أ- تعظيم الربح هو الهدف الرئيسى .

ب- لا ينبغى أن يكون الدعم المقدم للشركات المملوكة للدولة إما مباشر عن طريق التحويلات ، أو عن طريق غير مباشر من خلال تقديم إعانات مادية من الموردين .

ج- يجب أن تتمتع البنوك المملوكة للدولة بالاستقلال الذاتى فى إدارة جميع القرارات التى تتعلق بعملياتها.

د- لا ينبغى أن تكون الشركات المملوكة للدولة لها تميز فى الأحكام والشروط التى تُمنح للبنوك عن غيرها من المشاريع الخاصة.

ولقد ساعدت تلك المبادئ الأربعة على تضيق الفجوة بين المعاملة التى تُقدم للشركات الخاصة والمملوكة للدولة. وانخفضت مطالبات الحكومة من 54% فى عام 1991 إلى 27% فى عام 1996 . كما تشير البيانات أيضًا إلى انخفاض مماثل فى نسبة القروض التى تلقتها الشركات المملوكة للدولة إلى حوالى 19% فقط . وهذا يعنى أن القطاع الخاص يتلقى الآن ما يقرب من نصف إجمالى القروض التى تقدمها البنوك إلى جانب توفير جزء للإقراض العائلى ، ويُعد هذا تطور مهم عند المقارنة بين (1990 و 1996) .

المرحلة الثانية:

وفى المرحلة الثانية للإصلاحات واصلت الحكومة المصرية تنفيذ برنامج التحرير الاقتصادى ففي عام 1996 عدلت الحكومة قانون البنوك وأزالت سقف الائتمان بنسبة 49% من البنوك المملوكة للأجانب " Sunil.S.Poshakwale and Binsheng Qian , 2011, P100 ."

وفى عام 1997 وقَّعت مصر ضمن 70 دولة على اتفاقية الجات ، والتى التزمت مصر بموجبها بتحرير الخدمات المصرفية ولكن بصورة تدريجية ، بحيث لا تكون هناك التزامات تعوق هذا القطاع عن المنافسة عالميًا ، وإتاحة فترة زمنية لها تكفى لتهيئتها ، وقد تقدمت مصر بجدول زمنى لالتزاماتها المبدئية بشأن تحرير القطاع المالى فيها، وتضمن هذا الاتفاق جدولاً بالالتزامات الخاصة بالخدمات المصرفية فى مصر ، والتى يمكن تلخيصها فيما يلى: (سامى أحمد محمد مراد ، 2002 ، ص86).



- السماح للأجانب بإنشاء بنوك مشتركة ، وأن تصل الملكية في هذه البنوك إلى 10% دون وجود حد أقصى لهذه الملكية بشرط موافقة البنك المركزي.
- السماح للبنوك الأجنبية بإنشاء مكاتب تمثيل لها في مصر ، بشرط ألا يوجد جمع بين فرع أجنبي ومكتب تمثيل لنفس البنك.
- السماح لفرع البنوك الأجنبية بممارسة الأعمال المصرفية التقليدية التي تمارسها البنوك المحلية ، كما هو الحال في العديد من خدمات التجزئة المصرفية والخدمات المتعلقة بالبنوك الاستثمارية.

وفي يناير 1998 أقر البرلمان قانون رقم (155) ، والذي يسمح للقطاع الخاص (المحلى والأجنبي) المشاركة في ملكية بنوك القطاع العام . ومع ذلك لم يتخذ إجراء بشأن خصخصة أى من البنوك الأربعة العاملة في القطاع العام حتى عام 2005 ، Malak Reda, "2012,p4"

المرحلة الثالثة :

والتي بدأت مع عام 2002 تلك المرحلة التي شهدت موجة ضخمة من الإصلاحات ، حيث بدأت الحكومة برنامج الإصلاح للقطاع المالى والمصرفى ، وذلك بهدف تجريد ملكية القطاع العام للبنوك وإعادة هيكلة البنوك الصغيرة من بنوك القطاع العام ثم دمجها مع بعضها البعض "Sunil.S.Poshakwale and Binsheng Qian , 2011, P100". وفي نهاية مارس عام 2003 تم إلزام غالبية البنوك بالحد الأدنى بنسبة كفاية رأس المال بـ 10 % التزاما باتفاقية بازل، و تم تشديد رقابة البنك المركزي ومنح السلطة لمجلس إدارته بإجراء عمليات الاندماج بين البنوك ، واشترط ألا يقل رأس المال المرخص به للبنك عن 500 مليون جنيه مصرى بدلاً من 100 مليون جنيه ، ونتيجةً لذلك شهد القطاع المصرفى المصرى موجة كبيرة من الاندماجات خلال الفترة من (2006/2004) ؛ حيث تم استهداف البنوك الصغيرة والضعيفة الأداء لعدم التزامها باللوائح الجديدة . وقد شاركت البنوك الأجنبية في عملية الاندماج في محاولة للدخول إلى القطاع المصرفى المصرى خاصة بعد إجماع الحكومة المصرية عن إقامة بنوك أجنبية جديدة ،

ونتيجة هذه الاندماجات انخفض عدد البنوك العاملة فى مصر من 62 بنك فى عام 2000 إلى 39 بنك فى عام 2010 (Sami Ben Naceur and Magda Kandil, 2013, p54).

أما بالنسبة لفروع البنوك الأجنبية فقد اشترط ألا يقل رأس المال المخصص لنشاطها عن 50 مليون دولار أمريكى أو ما يعادله من العملات الحرة ، كما تم السماح للبنوك الأجنبية أو فروعها القائمة والتي تقتصر تعاملاتها على العملات الحرة أن تتعامل بالعملة المحلية على أن تتخذ تلك الفروع شكل شركة مساهمة مصرية . كما تم الإقرار بإنشاء صندوق التأمين على الودائع بالبنوك تكون له شخصية اعتبارية وميزانية مستقلة ويضم فى عضويته جميع البنوك المسجلة لدى البنك المركزى (عصام الدين أحمد أباطة، 2010 ، ص171).

وفى عام 2004 ، شرع البنك المركزى المصرى فى تنفيذ المرحلة الأولى من خطة الإصلاح المصرفى "Banking Reform Plan (BRP)" التى انتهت فى عام 2009 ، حيث حقق هذا البرنامج نجاح جميع أهدافه التى تقوم على أربعة ركائز أساسية وهى :

الأولى-تعزيز الوحدات المصرفية من خلال عمليات الاندماج والتملك والاستحواذ .

الثانية-خصخصة البنوك المملوكة للدولة والتي تتصف بالضعف وعدم الكفاءة .

الثالثة-إعادة الهيكلة المالية والإدارية للبنوك العامة المتبقية .

الرابعة-معالجة مشكلة القروض المتعثرة حيث يتم تحديد موعد لحل هذه المشكلة ، إما عن طريق تحصيل 90% منها أو تسويتها ، وتحسين وحدة الرقابة فى البنك المركزى ، ولقد ساعد نجاح المرحلة الأولى من الإصلاح المصرفى على تحمل تداعيات الأزمة المالية العالمية "البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، 2009 "

وكان من أهم أهداف البرنامج خصخصة أحد البنوك الأربعة الكبرى المملوكة للدولة وهو بنك الإسكندرية الذى يملك أكثر من 7% من إجمالى أصول القطاع المصرفى . وفى عام 2005 تم تخفيض القروض المتعثرة فى البنوك المصرية والقضاء عليها من خلال إعادة الهيكلة (Sunil.S.Poshakwale and Binsheng Qian , 2011, P100). ونتيجة للخصخصة والدمج الذى تم اتباعهما ما بين عامى (2005-2007) تم دمج حوالى 14 بنكًا حكوميًا فى بنوك أجنبية ،



وفى المرحلة الثانية لخطة الإصلاح المصرفى (BRP) تم التركيز على التنفيذ الكامل لمعايير بازل (II) بكل وحدات القطاع المصرفى المصرى . وللاستفادة من ذلك تم تعزيز الضوابط الداخلية وتطبيق إجراءات الحكم الرشيد عن طريق تطبيق إدارة المخاطر الحكيمة التى تخضع لرقابة البنك المركزى (البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، 2009 ، ص73).

المرحلة الأخيرة :

فى هذه المرحلة تم إنشاء محاكم خاصة لتسريع حل القضايا التى تنطوى على خلافات مالية أو التخلف التعاقدى "Contractual Defaults". كما تم رفع مستوى الرقابة للبنك المركزى وتحديث الإطار المؤسسى له لمعالجة المعاملات بين البنوك بصورة أسرع من خلال طرح تسوية حقيقية وطرح آليات المقاصة فى الوقت المناسب " Sunil.S.Poshakwale and Binsheng Qian , 2011,P100

وعلى الرغم من النتائج الإيجابية التى تم تحقيقها عند تنفيذ خطة الإصلاح المصرفى تلك الخطة التى تُعد جديرة بالثناء إلا أنه قد نتج عدد من الآثار السلبية عن تلك الإصلاحات تمثلت فى أنه من أجل تلبية متطلبات لجنة بازل فى تحقيق كفاية رأس المال كان لزامًا على هذا القطاع أن يقوم بتخفيض عدد البنوك العاملة فى مصر وذلك عن طريق الاندماج والاستحواذ ، حتى أصبح عدد البنوك العاملة فى مصر 39 بنكًا فقط بعد أن كان 62 بنكًا ، مما أدى إلى خلق بيئة أقل قدرة على التنافس مما جعل استخدام سعر الفائدة كأداة من أدوات السياسة النقدية أمرًا غير فعال "Mona Abd El Baki , 2010,P528".

أهم التطورات المتعلقة بتطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال العام المالى / 2021 / 2022:

فى ضوء استراتيجية البنك المركزى المصرى نحو تطبيق أفضل الممارسات الدولية فى مجال الرقابة المصرفية خاصة متطلبات لجنة بازل، وفى ضوء توصيات تلك اللجنة الصادرة فى ديسمبر 2017 والخاصة بالإصلاحات النهائية لتطبيق مقررات بازل III والمتعارف عليها بمسمى بازل IV، فقد تم إعداد ورقة مناقشة محدثة وموافاة البنوك العاملة فى مصر بها فى تاريخ 12 يوليو 2021 والتى تضمنت بعض التحسينات على أسلوب قياس رأس المال اللازم

لمقابلة مخاطر السوق ليحل محل أسلوب المؤشر الأساسى المتبع حالياً ، وذلك اعتباراً من أول يناير 2022 (البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، 2020/2021، ص19).

وإيماناً من البنك المركزى بأهمية دوره ودور القطاع المصرفى ككل فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة فقد أصدر البنك المركزى فى يوليو 2021 المبادئ الاسترشادية للتمويل المستدام، فمما لاشك فيه أن التمويل المستدام يشكل عاملاً رئيسياً فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يكمن هذا التأثير فى طرح المنتجات والخدمات البنكية وتطوير العمليات المصرفية بشكل يراعى عناصر البيئة، المجتمع والحوكمة. وفيما يتعلق بأنشطة التمويل، الإقراض والاستثمار فهو يهدف إلى تحقيق منفعة مستدامة لجميع الأطراف المعنية بما فيها العاملين، العملاء والمجتمع ككل.

يعد التمويل المستدام أداة قوية يمكن توظيفها لخلق نمو متوازن، وذلك من خلال تحويل التهديدات الحالية بكافة أنواعها إلى فرص مستقبلية فهو مفهوم شامل يتضمن إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية فى قرارات البنك عند منح الائتمان أو قراراته الاستثمارية. بالإضافة إلى ذلك، فهو يشمل قيام البنوك بتمويل المشاريع البيئية مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والمشاريع الاجتماعية مثل الصحة، التعليم، مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والمشاريع ذات العمالة الكثيفة التى تخلق فرص العمل وتقلل من نسب الفقر وترفع مستوى المعيشة خاصة للفئات الأكثر احتياجاً.

وتكمن أهمية التمويل المستدام على مستوى القطاع المصرفى فيما يلى:

1- تقديم حلول مالية ومنتجات مصرفية جديدة ومبتكرة وفتح مجالات وأسواق جديدة للتمويل مما يساهم فى تحقق المزيد من الأرباح.

2- خفض فرص التعثر، وبالتالي الحفاظ على جودة محفظة البنك.

3- تعزيز فرص الاستثمار الأجنبى عن طريق جذب المستثمرين الذين يستهدفون التمويل المستدام.

4- المساهمة بشكل إيجابى فى تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة المحيطة.



5- تحسين سمعة البنوك محلياً ودولياً.

6- تقليل المخاطر البيئية والاجتماعية(البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، 2021/2022 ، ص37-36).

المبحث الثاني: مؤشرات التطور في القطاع المصرفي المصري:

هناك الكثير من المؤشرات التي تشير إلى تطور القطاع المصرفي والتي تتمثل في الآتي:

1-نسبة السيولة المحلية (النقود بالمعنى الواسع) M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي :

يعكس هذا المؤشر درجة النقدية في الاقتصاد ، ويُستخدم هذا المؤشر في العديد من الدراسات كمقياس للتطور المصرفي . وعلى الرغم من أهمية هذا المؤشر واستخدامه الواسع ، إلا أنه لا يستطيع إعطاء صورة واضحة عن مدى تطور القطاع المصرفي في الدول النامية ، لأن نسبة كبيرة من المجمع النقدي (M2) هي عملة خارج هذا القطاع ، وهو الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة من التعاملات تتم نقدًا بدلاً من استخدام الخدمات المصرفية (زقير عادل ، 2015 ، ص25).

ويعتبر نقص السيولة من العوامل التي تؤدي إلى تعثر البنوك والمؤسسات وانهيارها في كثير من الأحيان ، إذ إن عدم احتفاظ البنك بنسبة معينة من السيولة والتي تُحدد في معظم الدول عن طريق السلطات النقدية ، يجعل البنك أكثر عرضة من غيره للمصاعب والمشكلات التي تواجهه ، وقد يؤدي نقص السيولة في حالة تراكم مشكلات البنك إلى انهياره أو إفلاسه ، كما تعكس ارتفاع نسب السيولة المحققة عن النسب التي حددها البنك المركزي المصري ضعف في السياسات الاستثمارية للبنوك ولكن يمكن النظر إلى ذلك على أنه إمكانية للنمو في المستقبل.

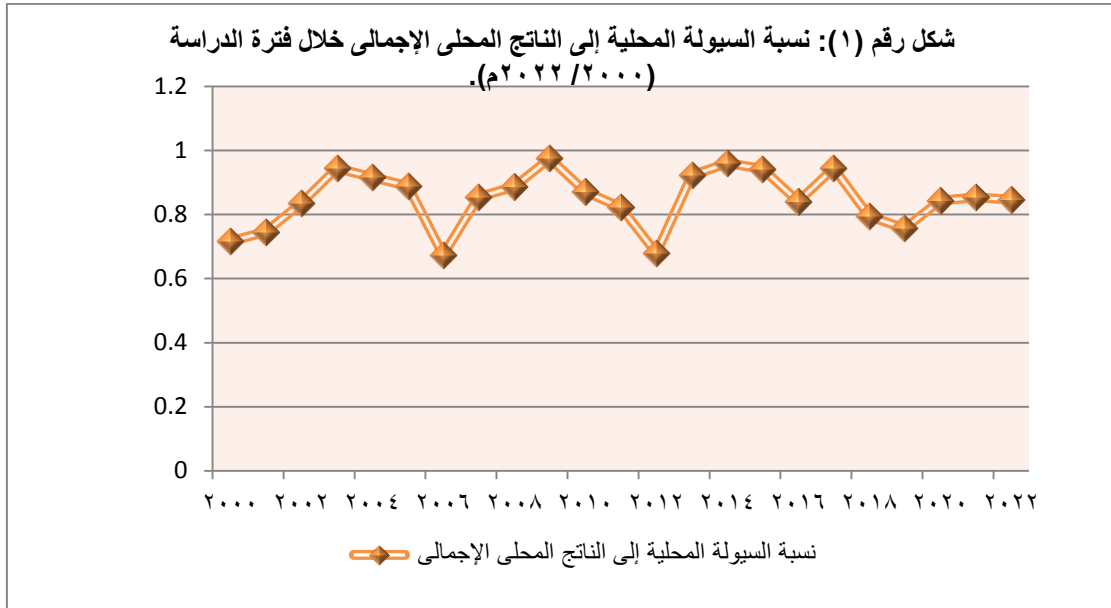
جدول رقم (1) : نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2000-2022).

جدول رقم (1): نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة (2000-2022).			
السنة	السيولة المحلية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي
2000	265.3	370	0.717

قياس أثر القطاع المصرفى المصرى على النمو الاقتصادى...د./ عبير منصور عبد الحميد على

0.746	381.7	284.9	2001
0.836	393.4	328.7	2002
0.944	406.8	384.2	2003
0.917	425.2	390	2004
0.889	454.3	404	2005
0.674	744.8	502	2006
0.855	896.5	766.7	2007
0.887	936.8	831.2	2008
0.976	940.5	917.5	2009
0.871	1158.3	1009.4	2010
0.823	1575.5	1296.1	2011
0.680	1608.6	1094.4	2012
0.923	1643.4	1516.6	2013
0.960	1838.2	1765.5	2014
0.943	1917.2	1808.3	2015
0.841	3470	2918.2	2016
0.945	3654.4	3454.3	2017
0.795	4857.7	3863.6	2018
0.757	5995.2	4538.8	2019
0.844	6347.4	5356.6	2020
0.854	7233.8	6178.9	2021
0.847	9435.6	7987.8	2022

المصدر: إعداد الباحثة من واقع بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى (أعداد مختلفة).



المصدر: إعداد الباحثة من واقع بيانات جدول رقم (1).

يتضح من الجدول والشكل رقم (1) أن نسبة السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي شهدت تزايداً مستمراً من بداية فترة الدراسة عام 2000 ، وتمثلت الزيادة في السيولة المحلية في نمو كل من المعروض النقدي وأشباه النقود ، وقد تراجعت تلك النسبة في عام 2006 ويرجع السبب في ذلك إلى انخفاض عدد البنوك إلى 43 بنكاً في نهاية يونيو 2006 مقابل 57 بنكاً وذلك كبادرة لتطبيق خطة إصلاح القطاع المصرفي في سبتمبر 2004 ، وهو ما ساعد على وجود سيولة متداولة خارج هذا القطاع . وسرعان ما عادت تلك النسبة إلى التزايد حتى وصلت إلى أقصاها في عام 2009 ؛ ذلك العام الذي شهد ذروة الاقتصاد المصري في كافة القطاعات . وانخفضت أيضاً تلك النسبة في عام 2012 بسبب الأحداث الناتجة عن ثورة 25 يناير 2011 ، ثم عادت تلك النسبة للتزايد مرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة في عام 2022.

١- مؤشر نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يقيس هذا المؤشر قدرة القطاع المصرفي على تعبئة الودائع بأشكالها المختلفة ، مثل الودائع تحت الطلب ، وودائع التوفير ، وودائع الأجل ؛ أي أن هذا المؤشر يعكس المقدرة الإجمالية للبنوك في جذب المدخرات .

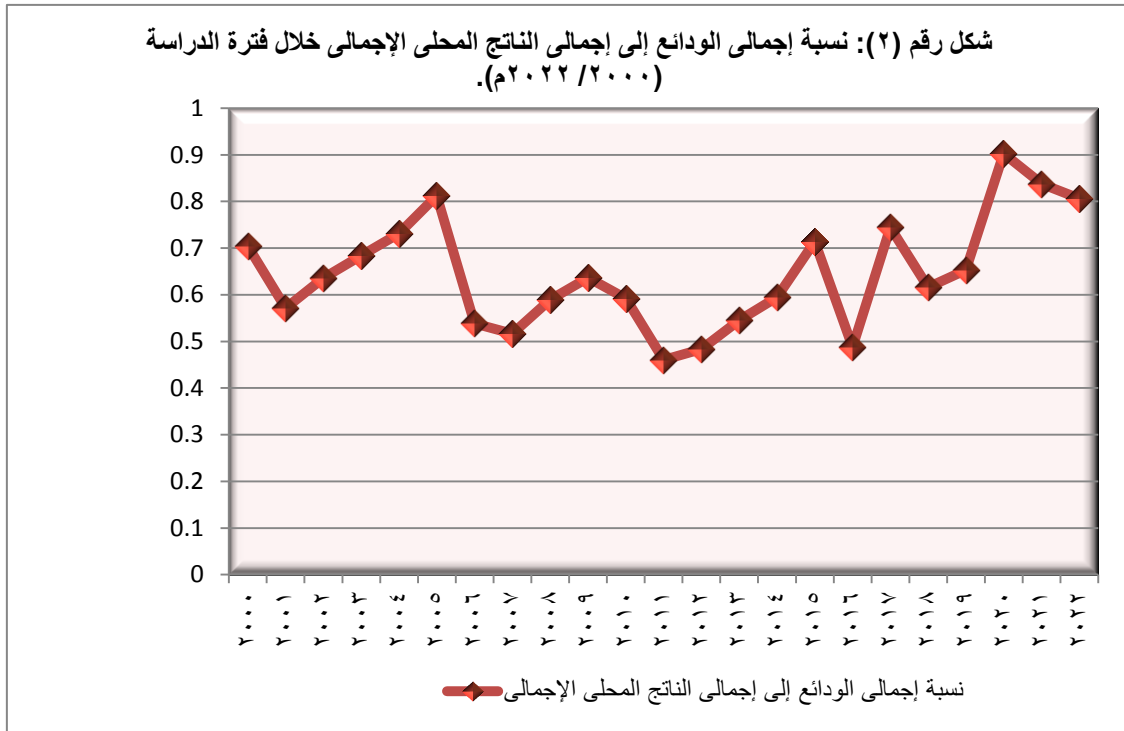
جدول رقم (2): نسبة إجمالى الودائع إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة (2000/2022).

جدول رقم (2): نسبة إجمالى الودائع إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة (2000/2022).			
السنة	إجمالى الودائع	الناتج المحلى الإجمالى	نسبة إجمالى الودائع إلى الناتج المحلى الإجمالى
2000	260.4	370	0.704
2001	218.2	381.7	0.572
2002	250.1	393.4	0.636
2003	278.2	406.8	0.684
2004	310.9	425.2	0.731
2005	369	454.3	0.812
2006	401.1	744.8	0.539
2007	463.3	896.5	0.517
2008	552.1	936.8	0.589
2009	598.6	940.5	0.636
2010	686.1	1158.3	0.592
2011	724.9	1575.5	0.460
2012	777.8	1608.6	0.484
2013	896.4	1643.4	0.545
2014	1093.7	1838.2	0.595
2015	1369.7	1917.2	0.714
2016	1691.6	3470	0.487
2017	2721.4	3654.4	0.745
2018	2992.7	4857.7	0.616
2019	3915.4	5995.2	0.653



0.903	6347.4	5731.5	2020
0.838	7233.8	6059.5	2021
0.806	8976.7	7234.6	2022

المصدر: إعداد الباحثة من واقع بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى (أعداد مختلفة).



المصدر: إعداد الباحثة من واقع بيانات جدول رقم (1).

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نجد أن إجمالي الودائع داخل القطاع المصرفى خلال فترة الدراسة شهدت تزايداً مستمراً وإن كانت بمعدلات متفاوتة ، وشهدت البنوك قفزات تاريخية منذ عام 2016 لعدة أسباب من أهمها : قرار تعويم العملة المحلية الذى ضاعف تقييم الودائع بالعملات الأجنبية ، وإصدار الشهادات ذات العائد المرتفع والتي طُرحت بعد قرار تحرير سعر الصرف . ويشير الشكل رقم (2) أن نسبة إجمالي الودائع إلى الناتج المحلى الإجمالى ظلت فى التزايد إلى أن وصلت إلى أقصى حد لها فى عام 2005، ثم أخذت فى الانخفاض إلى أن وصلت إلى أدنى حد لها عام 2016 ، ثم تزايدت مرة أخرى حتى نهاية فترة الدراسة 2022. ويرجع السبب فى انخفاض تلك النسبة إلى تزايد إجمالي الودائع بمعدلات منخفضة ولكن يتزايد الناتج المحلى الإجمالى بمعدلات مرتفعة.

2- مؤشر نسبة إجمالى القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى:

يقيس هذا المؤشر مستوى الوساطة المالية فى الاقتصاد ، حيث إن هذا المؤشر استُخدم بشكل واسع فى الأدبيات لقياس كفاءة البنوك التجارية ، من خلال قدرتها على منح القروض للمستثمرين وجذب الاستثمارات التى تحقق عوائد مرتفعة . وتُعبّر أى زيادة فى نسبة القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى عن مدى تطور القطاع المصرفى المصرى ومدى توسع هذا القطاع فى تقديم الخدمات المالية كانعكاس لتطور الوساطة المالية فى الاقتصاد.

وكلما كانت السياسة الائتمانية سياسة انكماشية ومشددة ومغالى فيها من حيث فرض القيود على منح الائتمان ، وزيادة تكلفته من معدلاتها المناسبة كلما كانت قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها محدودة خاصة وأن تكلفة الائتمان المصرفى تُعد أحد عناصر التكلفة الهامة التى تتحملها المشروعات فضلاً عن أن السياسة الائتمانية الانكماشية لها جانبان سلبيان هما :
أ- كلما كانت السياسة الائتمانية انكماشية أى تتجه لرفع أسعار الفائدة الدائنة والمدينة كلما أحجم الأفراد عن الشراء واتجهوا إلى الادخار سواء المصرفى أو غير المصرفى ، وبالتالي حجب جانب هام من القوة الشرائية فى السوق ومن ثمّ ينخفض الطلب على سلع المشروع ، ويزداد المخزون ، وينخفض العائد ، وتقل قدرة المشروع على تحقيق أهدافه .

ب- كلما كانت السياسة الائتمانية انكماشية كلما أدت إلى عدم رغبة المشروعات فى تجديد خطوط إنتاجها ، وعدم تطبيقها للأساليب التكنولوجية الحديثة من أجل تحسين إنتاجها ، وقد يصل إلى عدم الصيانة ويزداد حجم الأعطال بها بما يؤدى إلى انخفاض الجودة وانصراف المستهلكين إلى سلع أخرى بديلة وتفقد سلع هذه المشروعات بالتدريج أسواقها (أميل عازر مشرقى ، 2007 ، ص71) .

جدول رقم (3) : نسبة إجمالى القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة من (2000 / 2022)

جدول رقم (3) : نسبة إجمالى القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة من (2000 / 2022)			
السنة	إجمالى القروض	الناتج المحلى الإجمالى	نسبة إجمالى القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى
2000	162	370	0.438

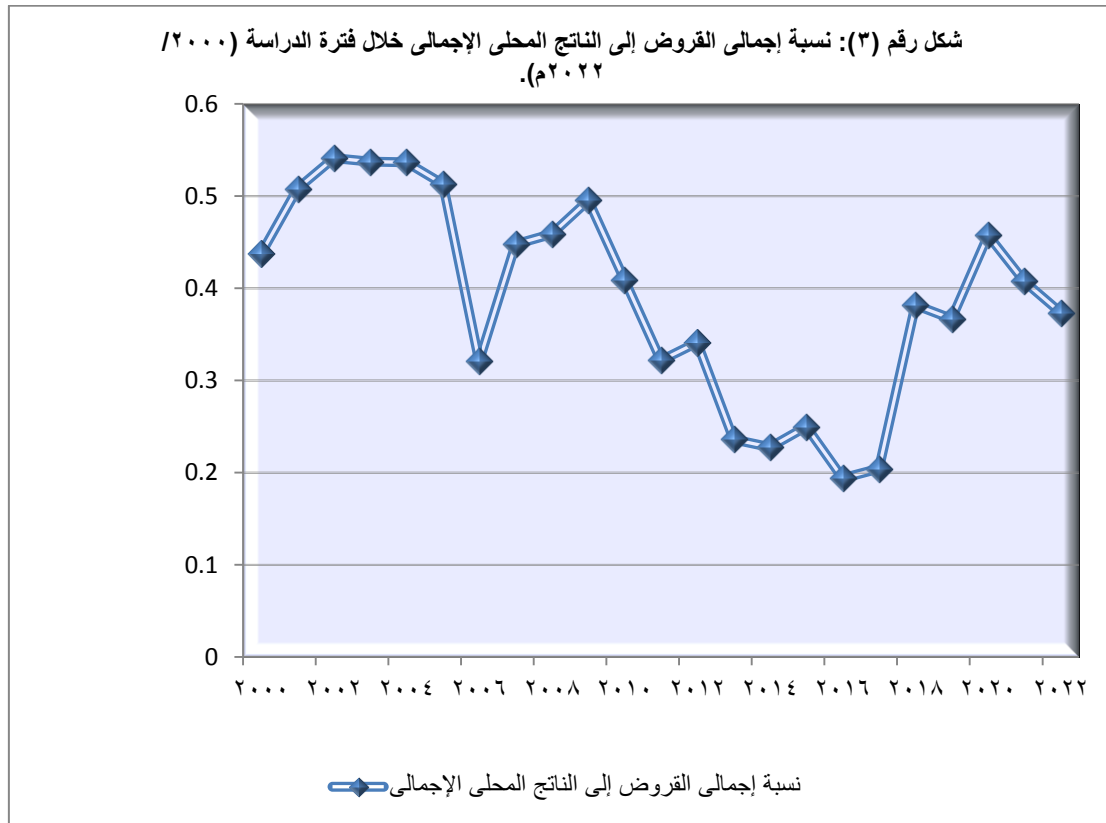


0.508	381.7	194	2001
0.541	393.4	213	2002
0.538	406.8	218.7	2003
0.537	425.2	228.2	2004
0.513	454.3	233.1	2005
0.321	744.8	239	2006
0.448	896.5	401.4	2007
0.459	936.8	430	2008
0.495	940.5	466	2009
0.409	1158.3	474.1	2010
0.322	1575.5	506.7	2011
0.341	1608.6	549.1	2012
0.236	1643.4	387.9	2013
0.228	1838.2	418.4	2014
0.25	1917.2	479.3	2015
0.194	3470	672.6	2016
0.204	3654.4	746.4	2017
0.382	4857.7	1854.4	2018
0.367	5995.2	2200.4	2019
0.457	6347.4	2903.7	2020
0.408	7233.8	2948.8	2021
0.373	8327.7	3109.9	2022

المصدر: إعداد الباحثة من واقع بيانات التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى (أعداد مختلفة).

يُلاحظ من الجدول رقم (3) أن إجمالي القروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية فى مصر كانت فى تزايد مستمر منذ بداية فترة الدراسة فى عام 2000 ، ويرجع السبب فى ذلك إلى حقبة الإصلاح المصرفى التى تم تطبيق المرحلة الأولى منها فى تسعينات القرن الماضى ، ثم

تأتى المرحلة الثانية مع بداية عام 2000 تلك الفترة التى شهدت استقرار أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتحسن المناخ الاستثمارى ، إلا أن هذا التحسن تأثر جراء أحداث ثورة 25 يناير 2011 ، حيث سادت حالة من عدم الأمان والاستقرار أثرت بشكل واضح على القطاع المصرفى ككل كباقى القطاعات الاقتصادية فى ذلك الوقت ، ولكنها عادت للاستقرار سريعاً لدعم الاقتصاد وضح الائتمان للاقتصاد المصرى ودعم الاستثمار خاصةً منذ الإعلان عن رؤية مصر 2030 وخطط دعم الاستثمار المحلى والأجنبى فى مصر .



المصدر: إعداد الباحثة من واقع بيانات جدول رقم (3).

كما يتضح من الجدول والشكل رقم (3) أن نسبة إجمالى القروض إلى الناتج المحلى الإجمالى تزايدت من عام 2000 وحتى عام 2006 ثم بدأت تلك النسبة فى الانخفاض ، ويرجع السبب فى ذلك إلى نمو إجمالى القروض بمعدلات بسيطة جداً قد تصل إلى 0.5% فقط ، ولكن الناتج المحلى الإجمالى كان خلال تلك الفترة ينمو بمعدلات مرتفعة نسبياً عن إجمالى القروض .



المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية (القياسية):

تستخدم الدراسة أسلوب الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة "Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL)" لتوضيح أثر القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في مصر خلال فترة الدراسة (2000/2022)، ويتم التعبير عن النمو الاقتصادي بالنتائج المحلى الإجمالى الحقيقى المقوم بسعر السوق والذي يعبر عن المتغير التابع فى النموذج، أما تطور القطاع المصرفى المصرى فيتم التعبير عنه باستخدام إجمالى الودائع وإجمالى القروض وإجمالى السيولة المحلية (M2) كمتغيرات مستقلة. واعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية من التقرير السنوى للبنك المركزى المصرى (أعداد مختلفة) خلال فترة الدراسة، وتم استخدام اختبار جزر الوحدة "Unit Root Test" باستخدام Philips Perron "Test".

١- نموذج (ARDL):

يعنى التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر إلى جانب وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين تلك المتغيرات، فى حين قد لا توجد نفس تلك العلاقة التوازنية فى الأجل القصير، ولذلك يتم تصحيح اختلالات الأجل القصير بمعدل معين لكل فترة زمنية وفقاً للفترة الزمنية محل الدراسة، ويتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ لحساب هذا المعدل. ولدراسة التكامل المشترك بين متغيرين أو أكثر من متغير يمكن الاعتماد على العديد من النماذج المحدودة الاستخدام لاعتمادها على عدد من الافتراضات مثل أن يشتمل النموذج محل الدراسة على متغيرين فقط، وأن المتغيرين مستقران فى نفس الدرجة وهى الدرجة الأولى (I_1)، كما يتم استخدام نموذج جوهانسون لدراسة التكامل المشترك والذي يمكن تطبيقه فى حالة أكثر من متغيرين ولذلك فهو أكثر استخداماً من نموذج (أنجل وجرانجر)، ولكن بشرط أن تكون المتغيرات محل الدراسة مستقرة أيضاً من الدرجة الأولى (I_1) (خالد صلاح الدين طه محمود، 2018، ص599).

وفيما يتعلق بدراسة المتغيرات الاقتصادية ذات السلاسل الزمنية الطويلة نسبياً ومن أجل الحصول على نتائج أفضل للنماذج المقدره تم استخدام نماذج التكامل المشترك والتي تعتبر

نموذج الانحدار الذاتى للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) من أفضل النماذج المستخدمة لدراسة التكامل المشترك فى الآونة الأخيرة والتي قدمها , "Pesaran and et.al" 2001 . وتعتمد تلك المنهجية على دمج أساليب الانحدار الذاتى "Auto-Regressive Model" للمتغير التابع مع أساليب فترات الإبطاء الموزعة "Distributed Lags Model" للمتغير المستقل فى نموذج واحد، وبالتالي تصبح السلسلة الزمنية لقيم المتغير التابع وفقاً لذلك النموذج حالة فى قيمة المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة مبطنة لفترة زمنية واحدة ، كذلك تكون دالة فى كتلة إبطاءات المتغير التابع والأخرى مستقلة فى الفرق الأول (وفاء سعد إبراهيم يوسف ، 2020،ص31).

ويعتمد النموذج على تحديد وجود تكامل مشترك وعلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين أم لا، ومن ثم تصبح معادلة النموذج كالتالى:

$$GDP_{it} = \alpha + \beta_1 X_{t1} + \beta_2 X_{t2} + \beta_3 X_{t3} + u_t \quad (1)$$

حيث إن :

GDP : الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى وهو يمثل معدل النمو الاقتصادى.

α : ثابت المعادلة.

β_1 ، β_2 ، β_3 معاملات المتغيرات المستقلة .

u_t : حد الخطأ العشوائى.

ويتضمن نموذج ARDL اختبار عدم وجود أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج من خلال استخدام اختبار Bounds Test الذى يعتمد على:

- الفرض العدم: عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (عدم وجود علاقة توازنية

$$H_0: \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0 \quad \text{طويلة الأجل):}$$

- الفرض البديل: وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (وجود علاقة توازنية طويلة

$$H_1: \beta_1 \neq \beta_2 \neq \beta_3 \neq 0 \quad \text{الأجل):}$$



فإذا أظهرت نتيجة الاختبار أن قيمة F- Stastic المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى والحد الأقصى، في هذه الحالة نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرين. ويوضح الجدول رقم (4) نتائج اختبار Bounds Test لمعادلة النموذج (1):

توصيف النموذج القياسي:

في دراستنا هذه سيتم قياس أثر التطور المالي من خلال ثلاثة مؤشرات، وهي (إجمالي الودائع، وإجمالي القروض، والسيولة المحلية) على النمو الاقتصادي متمثلاً في الناتج المحلي الإجمالي في مصر باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags Model (ARDL) والذي تم تقديمه بواسطة Pesaran, et al (2001).

ويتميز نموذج ARDL بقدرته على تحليل العلاقة في كل من الأجل الطويل والأجل القصير كما أنه يتميز عن نماذج التكامل المشترك التقليدي الذي قدمه (Johansen 1988)، (Johansen and Jeslius 1990) في كونه يستخدم معادلة واحدة وبالتالي فهو أكثر كفاءة في حالة العينات الصغيرة. وفي هذه الدراسة تم تحليل السلسلة الزمنية من خلال البرنامج الإحصائي (Eviews 12)، وتم استخدام الصيغة اللوغاريتمية لمتغيرات السلسلة الزمنية خلال الفترة الزمنية من (2000-2022) وتمثل متغيرات الدراسة في الآتي: المتغير التابع: الناتج المحلي الإجمالي (GDP) المقدر بالمليارات. المتغيرات المستقلة: ثلاثة متغيرات مقدرة بالمليارات: (إجمالي الودائع (deposit)، إجمالي القروض (Ions)، السيولة المحلية (M2).

في البداية عند تقدير النموذج محل الدراسة لابد من إجراء عدة خطوات أساسية: مثل اختبار جذر الوحدة لمعرفة استقرار المتغيرات ورتبهم وذلك للتأكد من النموذج الأنسب لبيانات السلسلة، ونوضح ذلك في الخطوات التالية:

1- اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test

يهدف اختبار جذر الوحدة فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية المستخدمة، والتأكد من مدى سكون واستقرار السلسلة الزمنية، وتحديد

رتبة التكامل لكل متغير وفقاً للفروق المحسوبة سواء كانت عند المستوى الأسمى (الصرى) ونرمز له بالرمز (0) I، أو المستوى الأول للفروق ونرمز له بالرمز (1) I. وفى هذه الدراسة تم الاستعانة باختبار جذر الوحدة باستخدام كل من **Augmented Dickey Fuller Test** (PP) **Philip Perron Test** ، (ADF). ويوضح ذلك الجدول رقم (4) والجدول رقم (5):
جدول رقم (٤): نتائج اختبار **Augmented Dickey Fuller Test** عند المستوى الأسمى (0) I والمستوى الأول للفروق (1) I.

المتغيرات	I (0)		I (1)	
	T-test	p-values	T-test	p-values
GDP	-2.856539	0.1940	-4.933932	0.0039
DEP	-1.441714	0.8134	-5.707245	0.0008
IONS	-3.337787	0.0919	-4.296086	0.0141
M2	-3.002478	0.1536	-5.932834	0.0005

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج **Eveiws12**.

تشير النتائج من خلال الجدول رقم (4) لاختبار (ADF Test) إلى عدم استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأسمى باستخدام الثابت والاتجاه (Intercept and Trend) حيث إن قيم P-values للمتغيرات أكبر من 0.05 وهى غير معنوية ولذلك قمنا بعمل تصحيحى لجعلها مستقرة وذلك بأخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية وقد تبين لنا استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأول.

جدول رقم (5): نتائج اختبار **Philip Perron Test** عند المستوى الصرى (0) I والمستوى الأول للفروق (1) I.

المتغيرات	I (0)		I (1)	
	T-test	p-values	T-test	p-values
GDP	-2.810551	0.2083	-5.861434	0.0006
DEP	-1.940548	0.5999	-5.707245	0.0008
IONS	-0.594551	0.9690	-4.191147	0.0174
M2	-2.926481	0.1737	-10.54834	0.0000

*المصدر: تم حساب النتائج باستخدام برنامج **Eveiws12** من إعداد الباحث.

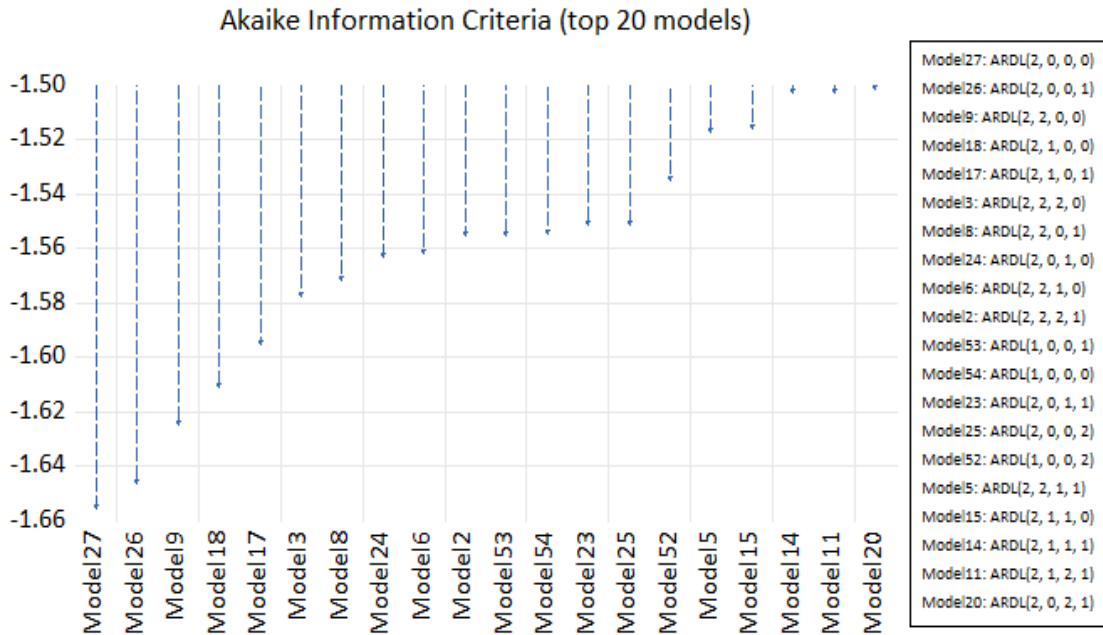


تشير نتائج الجدول السابق إلى عدم استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأصلي باستخدام الثابت والاتجاه (Intercept and Trend) ، حيث إن جميع قيم (P-values) للمتغيرات أكبر من 0.05 وهي غير معنوية وبعد أخذ الفرق الأول للسلسلة الزمنية تبين استقرار جميع المتغيرات عند المستوى الأول ومعنوية قيم (P-values) للمتغيرات. وبناءً على نتائج اختبارات الوحدة السابقة فإن جميع متغيرات السلسلة الزمنية كانت غير مستقرة عند المستوى الأصلي، ومستقرة عند المستوى الأول للفرق ، وبذلك يمكننا تطبيق نموذج ARDL.

وتتمثل الخطوة التالية قبل تقدير النموذج في اختيار فترة الإبطاء التي تعتمد عليها جميع الاختبارات التالية والتي من أهمها تقدير نموذج (ARDL) ، واختبار الحدود ، وتقدير نموذج تصحيح الخطأ ، وذلك بعد التأكد من خلو النموذج من أى مشاكل تشخيصية قياسية. وتكتسب فترة الإبطاء المثلى أهمية كبيرة في اختبارات التكامل المشترك، وذلك لتجنب مشكلة الارتباط الذاتي في حالة اختيار عدد قليل من فترات الإبطاء، وكذلك تجنب فقدان درجات الحرية والكفاءة في حالة اختيار عدد كبير من فترات الإبطاء.

وفي هذه الدراسة تم تحديد فترة الإبطاء من خلال برنامج (Eviews 12) أوتوماتيكياً من خلال معيار "Akaike Information Criteria (AIC)" (Abonazel et al, 2023). إذ يتم اختيار الأقل قيمة من AIC فهي تعتبر فترة الإبطاء المثلى . ويوضح (شكل رقم 4) أن قيمة AIC للنموذج رقم (27) 1.66% هي الأقل لذلك تم اختيار نموذج ARDL (2.0.0.0) حيث إنه الأفضل.

الشكل رقم (4) : ملخص اختيار نموذج ARDL من خلال قيم AIC



*المصدر: تم حساب النتائج باستخدام برنامج Eveiws12 من إعداد الباحثة.

3- الاختبارات التشخيصية القياسية:

قبل تقدير النموذج لابد من التأكد من جودة أداء النموذج وأنه يخلو من المشاكل القياسية ، وذلك من خلال إجراء بعض الاختبارات:

أولاً: اختبار الارتباط الذاتى من خلال Lagrange Multiplier test Breusch-

Godfrey فإذا كانت قيم (p-value) أكبر من 0.05 هذا يعنى أنه لا توجد مشكلة ارتباط

ذاتى فى النموذج ، وإذا كانت أقل فهذا يعنى أنه توجد مشكلة ارتباط ذاتى.

ثانياً: اختبار عدم ثبات التباين وذلك من خلال اختبار (Breusch-Pagan-Godfrey).

ثالثاً: اختبار التوزيع الطبيعى للأخطاء العشوائية من خلال اختبار Jarque-Bera ، وكل ذلك

يتضح من خلال النتائج المقدمة فى الجدول رقم (6).



الجدول رقم (6): نتائج Diagnostic Tests

Test Statistics	P-values
Correlation LM Test: Breusch-Godfrey Serial	0.3719
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey	0.6655
Jarque-Bera	0.3335

من خلال الجدول رقم (6) تبين من اختبار Breusch-Godfrey Serial أن قيم (p-value) أكبر من 0.05 وعليه فإنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي . واتضح أيضًا من خلال اختبار Breusch-Pagan-Godfrey أن قيم (p-value) أكبر من 0.05 وعليه بيانات السلسلة خالية من مشكلة عدم التجانس. وكانت قيم p-value لاختبار Jarque-Bera أكبر من 0.05 وعليه فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي . وبهذا يمكننا تقدير معاملات نموذج ARDL وذلك لخلوه من المشاكل القياسية.

4- اختبار التكامل المشترك لنموذج ARDL:

قدمت دراسة (Pesaran & Shin (1999) ودراسة (Pesaran et.al (2001) نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lags (ARDL) ويطلق عليها اختبارات الحدود (Bounds Tests) ، والتي تهدف لاختبار وجود علاقة طويلة الأجل بين مجموعة من السلاسل الزمنية بشرط ألا تزيد رتبة التكامل عن (1) .ا. وتكمن أهمية هذه المنهجية في التغلب على أوجه قصور اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Johansen Cointegration Test والتي من أبرزها وجود أكثر من متجه للتكامل المشترك ، وكذلك اختلاف رتب استقرار السلاسل الزمنية. وتصبح معادلة النموذج كالتالي:

$$\ln(GDP_t) = \beta_0 + \alpha_0 T + \ln(\beta_1 DEP_t) + \ln(\beta_2 IONS_t) + \ln(\beta_3 M2_t) + \epsilon_t$$

حيث إن:

GDP: يمثل الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالمليار جنيه.

DEP: يمثل إجمالى الودائع المقدرة بالمليار جنيه.

ION: يمثل إجمالى القروض المقدرة بالمليار جنيه.

M2: يمثل السيولة المحلية (M2) المقدرة بالمليار جنيه.

β_0 : ثابت المعادلة، $\alpha_0 T$: الاتجاه العام للسلسلة، $\beta_1, \beta_2, \beta_3$: معاملات المتغيرات المستقلة، ϵ_t : حد الخطأ العشوائى.

فاذا أظهرت نتيجة الاختبار أن قيمة F-Statistic أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى يتم رفض فرض العدم ونقبل الفرض البديل، وإذا كانت قيمة (F-Statistic) أقل من القيم الحرجة للحد الأدنى والحد الأعلى يتم قبول الفرض العدم . ويشير الجدول رقم (7) لنتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود.

جدول رقم (7): نتائج اختبار Bounds Test

Test Statistic	Value	Significant	I (0)	I (1)
F Statistic	10.68074	10%	3.47	4.45
K	3	5%	4.01	5.07
		2.5%	4.52	5.62
		1%	5.17	6.36

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحثة باستخدام برنامج Eviews12 .

ويتضح من البيانات الواردة من الجدول رقم (3) أن قيمة (Test Statistic) وقدرها 10.681 أكبر من القيمة الحرجة للحد الأدنى التى قُدرت بـ (3.47) وأكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى التى قدرت بـ (4.45)، وهذا يعنى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلى والمتغيرات المستقلة ، وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك أى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستويات المعنوية المختلفة (10%, 5%, 2.5%, 1%).



5- نتائج تقدير نموذج ARDL:

يشير الجدول رقم (8) لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المستقلة (إجمالي الودائع، إجمالي القروض، السيولة المحلية) خلال الفترة الزمنية من (2000-2022). ويتم تقدير النموذج باستخدام متجهة الانحدار الذاتي غير المقيد في ظل وجود الحد الثابت. ويوضح الجدول رقم (8) نتائج تقدير نموذج ARDL بين متغيرات الدراسة.

جدول رقم (8): نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي والمتغيرات المستقلة خلال الفترة الزمنية من (2000-2022).

المتغيرات	قيم المعلمات	T- Statistic	prob
Log (GDP (-1))	-0.059146	-0.302554	0.7667
Log (GDP (-2))	-0.279890	-1.745169	0.1029
Log (DEP)	-0.132443	-0.804731	0.4344
Log (IONS)	0.302236	2.764078	0.0152
Log (M2)	0.616222	2.814993	0.0138
C	3.206343	2.447834	0.0282
@TREND	0.095799	2.437420	0.0287
Adj-R ² =	0.991544	-----	-----
F-statistic	391.8	-----	0.00000
DW	2.153111	-----	-----

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحث باستخدام برنامج Eviews12 .

توضح نتائج الجدول رقم (8) لنموذج (ARDL) بأن قيمة معامل التحديد بلغت 0.9915 وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة للدراسة (إجمالي الودائع، إجمالي القروض، السيولة المحلية) تفسر %99.15 من التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي. وأن قيمة اختبار F الإحصائي يدل على قدرته على تفسير النموذج ومعنوية نموذج (ARDL) . كما تتضح معنوية الاتجاه العام غير المقيد وكذلك معنوية الحد الثابت، وأن معظم المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوي على الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة من (2000-2022).

وبعد أن تم التأكد من وجود تكامل مشترك كما سبق توضيحه فى الجدول رقم (7) فإننا نقوم بعرض نتائج معلمات نموذج (ARDL) فى حالة العلاقة طويلة الأجل ؛ ويتضح ذلك فى الجدول رقم (6) وتوضيح تأثير المتغيرات المستقلة محل الدراسة على الناتج المحلى الإجمالى.

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج ARDL فى العلاقة طويلة الأجل .

المتغيرات	قيم المعلمات	T- Statistic	prob
Ln (DEP)	-0.098909	-0.788302	0.4437
Ln (IONS)	0.225711	3.233426	0.0060
Ln (M2)	0.460199	2.569240	0.0223
EC=Ln (GDP)-(-0.0989*Ln (DEP)+0.2257*Ln (IONS)+ 0.4602*Ln (M2))			

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحثة باستخدام برنامج Eviews12 .

يتضح من الجدول رقم (6) أن إجمالى الودائع غير معنوى إحصائياً على الناتج المحلى الإجمالى ، وعلى الرغم من ذلك ثبت وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين إجمالى السيولة والناتج المحلى الإجمالى، ووجود علاقة سلبية طفيفة بين إجمالى الودائع والناتج المحلى الإجمالى حيث بلغ (0.09) ، وأن تأثير إجمالى القروض على الناتج المحلى الإجمالى معنوى فى الأجل الطويل، وأنه توجد علاقة طردية موجبة بين إجمالى القروض والناتج المحلى الإجمالى على مدار الأجل الطويل ، وأن السيولة المحلية ذات تأثير معنوى على الناتج المحلى الإجمالى فى الأجل الطويل، إلى جانب وجود علاقة طردية موجبة بين السيولة المحلية والناتج المحلى الإجمالى وتأثير على العلاقة طويلة الأجل حيث بلغت قيمة التأثير (46.2%).

6- نموذج تصحيح الخطأ VECM:

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (Error Correction Model) لقياس العلاقة قصيرة الأجل مع قياس سرعة تعديل وتصحيح الخطأ لإعادة التوازن فى الأجل الطويل ، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ .



الجدول رقم (10): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ لنموذج ARDL.

المتغيرات	قيم المعلمات	T-Statistic	prob
DLOG (GDP (-1))	0.279890	2.099970	0.543
C	3.206343	7.394894	0.0000
@TREND	0.095799	7.482957	0.0000
Coint Eq (-1) *	-1.339036	7.202629	0.0000
Adj-R ² =	0.728889	-----	-----
DW	2.153111	-----	-----

*المصدر: تم حساب النتائج من خلال الباحثة باستخدام برنامج Eviews12 .

يتضح من الجدول رقم (10) ثبوت معنوية حد تصحيح الخطأ (-1) Coint Eq عند مستوى معنوية 5% ، وبلغ احتمال حدوث الخطأ (P-value) (0.00001) وهي أقل من مستوى المعنوية، كما أن قيمته سالبة وهو ما يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، ويدل على وجود علاقة ديناميكية لتصحيح الخطأ في الأجل القصير تعمل على إحداث عملية التعديل. وقد بلغت قيمة معامل تصحيح الخطأ (-1.34) هذا يعني أن حوالي 134% من الخلل في التوازن في معدلات الناتج المحلي الإجمالي سيتم تصحيحه.

7- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-ECM

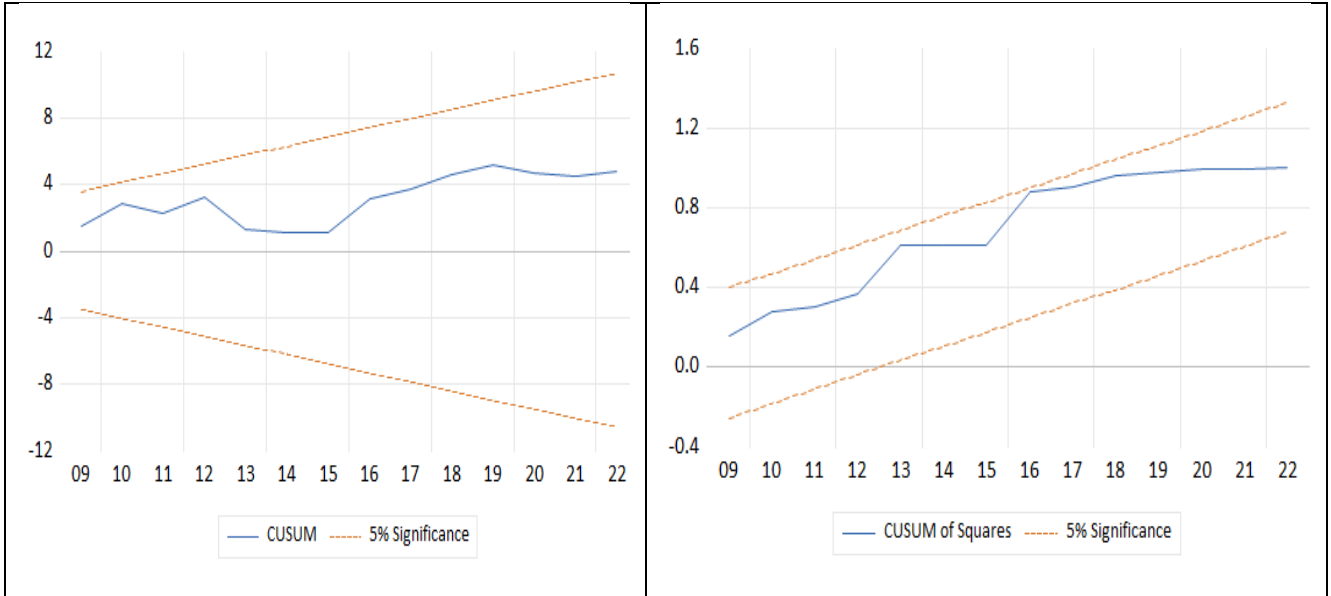
قامت دراسة Pesaran & Pesaran (1997) باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل الطويل والقصير وذلك بعد تقدير معاملات الأجل الطويل وكذلك تقدير تصحيح الخطأ في ظل منهجية (ARDL). وقد أشارت دراسة Brown et al, (1975) إلى أن أهم اختبارين في هذا الشأن هما اختبار المجموع التراكمي لمربعات المعاودة Cumulative Sum of Recursive Residual (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة Cumulative Sum of Square of Recursive Residuals (CUSUMSQ).

ووفقاً لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لنموذج تصحيح الخطأ ARDL إذا وقع الشكل البياني لكل من (CUSUM, CUSUMSQ) ، داخل الحدود

الحرجه عند مستوى معنوية 5%. أما إذا وقع الشكل البيانى للاختبارين خارج الحدود الحرجه تكون هذه المعاملات غير مستقرة. ويوضح الشكل رقم (2) نتائج الاستقرار الهيكلى للمعاملات.

الشكل رقم (5): نتيجة اختبار استقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ وفقاً لنموذج ARDL باستخدام

اختبارين CUSUM, CUSUMSQ



*المصدر: استخدام برنامج Eviews12 من إعداد الباحثة.

ويلاحظ من الشكل رقم (5) ثبوت استقرار معاملات نموذج تصحيح الخطأ ، وفقاً للاختبارين CUSUM, CUSUMSQ ، حيث وقع الشكل البيانى داخل الحدود الحرجه عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي يتضح تحقق الاستقرار الهيكلى للمعاملات المقدره لنموذج (ARDL) ، وذلك خلال فترة الدراسة من (2000 - 2022).

رابعاً: النتائج والتوصيات:

النتائج :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالى :

أ- وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج ، أى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الناتج المحلى والمتغيرات المستقلة . وبالتالي نرفض فرض العدم ونقبل بالفرض البديل



القائل بوجود تكامل مشترك ، أى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات عند مستويات المعنوية المختلفة (1%, 2.5%, 5%, 10%).

ب- أشارت نتائج الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة والتي تمثلت فى إجمالى الودائع وإجمالى القروض والسيولة المحلية (M2) تفسر 99.15% من التغيرات فى الناتج المحلى الإجمالى (كمتغير تابع يعبر عن معدل النمو الاقتصادى) وأن معظم تلك المتغيرات المستقلة لها تأثير معنوى على الناتج المحلى الإجمالى خلال فترة الدراسة من (2000-2022) .

ج- يُعتبر إجمالى الودائع ذا تأثير غير معنوى إحصائياً على الناتج المحلى الإجمالى ، وأن هناك علاقة سلبية طفيفة بينهما بمقدار (-0.09) ، وهو ما يشير إلى قدرة القطاع المصرفى على التأثير فى معدل النمو الاقتصادى فى مصر ويتطلب الإمداد بالأموال للحاجة إليها للقيام بمشاريع جديدة واستثمارها ، حيث إن العبرة لا تتمثل فقط فى حشد المدخرات ولكن فى القدرة على توجيهها إلى الاستثمار التنامى.

د- هناك علاقة طردية طويلة الأجل ذات تأثير معنوى بين السيولة المحلية والناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغت قيمة التأثير (46.2%) .

هـ- وجود علاقة طردية طويلة الأجل ذات تأثير معنوى بين إجمالى القروض والناتج المحلى الإجمالى ، حيث بلغت قيمة التأثير (22.5%) .

التوصيات :

أ- ضرورة التوسع فى تقديم القروض الممنوحة للمستثمرين طويلة الأجل لها من أثر كبير فى تحقيق معدلات نمو مرتفعة .

ب- يجب التوعية بأهمية الادخار ومن ثم الاستثمار وضرورة توجيه تلك الاستثمارات للمشاريع الإنتاجية التى تُسهم فى النمو الاقتصادى.

ج- العمل على تكييف عمل القطاع المصرفى المصرى بما ينسجم مع التنمية الاقتصادية بحيث يتم الربط بين عمليات منح الائتمان وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادى من ناحية ، والتوفيق بين الودائع والقروض الممنوحة من ناحية أخرى.

د- ينبغى على القطاع المصرفى المصرى والقائمين عليه تمويل المشاريع الاستثمارية التى تستهدف الخطط التنموية للدولة للمساهمة فى رفع معدلات النمو الاقتصادى ، وذلك بدلاً من الاستثمار فى المجالات غير التنموية التى تمثل أكثر أماناً وضماناً لتحقيق العوائد مثل أدونات الخزنة وشهادات الإيداع .

هـ- السعى بقوة لتشجيع الاستثمارات المصرفية ليس فقط على المستوى المحلى ولكن على المستوى الإقليمى والدولى ، وتذليل العقبات من أجل تمويل المشاريع التنموية التى تخدم الاقتصاد المصرى.



قائمة المراجع:

أولاً : المراجع باللغة العربية:

إبراهيم مختار ، "بنوك مصر فى ظل عالم متغير ومتنافس"، مكتبة الأنجلوا المصرية ، القاهرة ، 2005.

أحمد سعيد كرم البكل ، الجهاز المصرفى والأزمات المصرفية العالمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، 2010 .

أنور محمود عبد العال النقيب ، " العلاقة السببية بين العمق والنمو الاقتصادى : حالة مصر " ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية المجلد الثانى ، العدد الثانى ، الجزء الثالث، كلية التجارة ، جامعة دمياط ، يوليو 2012

البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، 2008.

البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ، 2009.

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى والستون – العدد الأول ، / 2021 .2022

البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، المجلد الثانى والستون – العدد الرابع ، / 2021 .2022

ذكريات يوسف صوفان ، " أثر تطور القطاع المالى على النمو الاقتصادى فى الأردن فى الفترة (2004/1978) ، رسالة دكتوراه ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الأردن ، 2008.

رشا مصطفى مسعد عوض ، "تحليل العلاقة بين الاقتصاد العينى والاقتصاد المالى مع التطبيق على حالة الاقتصاد المصرى" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، 2006.

زقير عادل ، " أثر تطور الجهاز المصرفى المصرى على النمو الاقتصادى دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1998-2012) ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير ، بسكرة ، الجزائر ، 2014/2015.

- سميرة حبيب سعد عوض ، دور البنوك التجارية فى تمويل النشاط الاقتصادى بمحافظة بنى سويف "دراسة تحليلية لدور إدارة الائتمان بالبنوك بالمحافظة فى الفترة 1975: 1982" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، 1985.
- صالح إبراهيم السحيبانى ، سوق الأسهم والنمو الاقتصادى ، ورقة مقدمة فى اللقاء السنوى السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودى بمركز الملك فهد الثقافى بالرياض ، جامعة الملك سعود ، 2007.
- عصام الدين أحمد أباطة ، العولمة المصرفية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2010.
- قاسم عطية على الجندى ، " قياس تأثير تطور القطاع المصرفى الليبى على النمو الاقتصادى -دراسة قياسية باستخدام نموذج (ARDL)" ، مجلة البحوث الأكاديمية (العلوم الانسانية) ، العدد 19 ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأسمرية ليبيا ، يوليو 2021.
- مجاهد كتر ، " تأثير تطور القطاع المالى على النمو الاقتصادى -دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة باستعمال (Panel Data and Analysis)" ، رسالة دكتوراة فى الاقتصاد ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، جامعة أبى بكر بلقايد ، الجزائر ، 2016.
- محمد حمدى المسلمانى ، إمكانية تطبيق التخصصية للبنوك المصرية فى ظل سياسة الإصلاح الاقتصادى - دراسة مقارنة مع بعض الدول ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، 1997.
- ميرفت عبد السلام عبد المجيد ، العلاقات السببية بين التطور المالى والنمو الاقتصادى بالتطبيق على مصر - دراسة تطبيقية" ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الثانى ، الجزء الثانى ، جامعة عين شمس ، 2010.
- ياسر محمود أحمد عبد الرحمن ومحمد رجب صديق هاشم ، " تطور الأداء المالى بالجهاز المصرفى وأثره على النمو الاقتصادى المصرى خلال الفترة من (2008/2020) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، العدد الثالث عشر ، المجلد 14 ، جامعة بنى سويف ، يناير 2022.



ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- ABONAZEL, M. R., SHAFIK, A. M., & ABDEL-RAHMAN, S. U. Z. A. N.** Investigating the Dynamic Relationship between Exchange Rate and Trade Balance in Egypt: ARDL Bounds Testing Approach.
- A. O. Abam & O. C. Akeremale** , "Multivariate Analysis of the Impact of the Commercial Banks on the Economic Growyh , Journal of Economics and Sustainable Development , vol.4 , No.17 , Lafia , Nigeria ,2013.
- Babajide Fowowe** , " Financial Liberalization in SUB-Saharan Africa : What do We Know "? , journal of Economic Surveys , University of Ibadan , 2011 , P 1- 42.
- Brown, R. , et.al, (1975)**, Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time, Journal of the Royal Statistical Society, Series B, No.37.
- Hamza et . al** , " Effect of Banking Sector Performance in Economic Growth : case study of Pakistan , Journal of Applied Environmental and Biological Sciences , 4(7s) 444 , 2014 , www.textroad.com.
- KH . S. T. Mahmoud** ,"Appling the Autoregressive Distributed Lags Model for Studying the Co-integration Between the one Day Chick and Poultry Prices in Egypt During the Period From 1/1/2015 to 20 / 6 /2018 " , J .Agric . Economic & Social Sci. vol.3 December (2018).
- King G et.al** , "Finance and Growth Schumpeter Might Be Right " , The President and Fellows Of Harvard University and the Massachusetts Institute of Technology , the Quarterly Journal of Economics , August , 1993.
- Krishnankutty , Raveesh** , "Role of banks credit in Economic groth : A Study with Special reference to north India " , the Economic Research Guardian " voll1(2) , 2011 , www.ecrg.or.
- Malak Reda** , " POST CONSOLIDATION : THE CASE OF EGYPT MEASURING BANKING EFFICIENCY " , The Egyptian Center for Economic Studies, Working Paper No. 173, , November 2012.
- Monal Abd el-Baki** , " the Effects of bank Reforms on the Monetary Transmission Mechanism in Emerging Market Economies :

- Evidence From Egypt " , African Development Review , vol . 22, No . 4 , 2010 , P 526 – 539.
- P. Auerbach and J.U. Siddiki , " financial liberalizations and economic development : an assessment " , Journal of Economic Surveys 18(3) , 2004 , P 231- 265.
- Paolo Coccorese , "an Investigation on the Causal Relationships between Banking concentration and economic growth" , international review of financial analysis , 17 , 2008 , pp557-570.
- Pesaran, M., et al. (2001), "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships", Journal of Applied Econometrics,.
- Pesaran, M.H. & Shin, Y. , "An Autoregressive Distributed Lag Modelling Approach to Cointegration Analysis.", Econometrics and Economic Theory in the 20th Century: The Ragnar Frisch Centennial Symposium, Strom, S. (ed.) Cambridge University Press, 1999.
- Pesaran, M. H & Pesaran B, (1997), Working with Microfit 4.0 Interactive Econometric Analysis, Oxford: Oxford University Press.
- P. Rousseau and R. Sylla , " financial Systems , economic growth and globalization" , NBER Working Paper , No. 8323, Cambridge National Bureau of Economic Research , 2001.
- Tongurai et.al , " the impact of the banking sector on economic structure and growth , Journal International Review of Financial Analysis , Volume 56 , Japan , 2018.
- S. Johansen and K. Juselius, Hypothesis Testing for Cointegration Vectors with an Application to the Demand for Money in Denmark and Finland. Working Paper No. 88-05, University of Copenhagen, (1988).
- S. Johansen and K. Juselius, "Maximum Likelihood Estimation and Inference on Cointegration — With Applications To the Demand for Money," Oxf. Bull. Econ. Stat., vol. 52, no. 2, pp. 169–210, 1990, DOI: 10.1111/j.1468-0084.1990.mp52002003.x.
- Sunil S. Poshakwale and Binsheng Qian , " Competitiveness and Efficiency of the banking sector and Economic Growth in Egypt " , African Development Review , Vol .23 , No.1 , 2011 , P 99- 120.